

سراج جليل المنير

1

في يوم الجمعة الحادي عشر من شهر ربيع الثاني سنة 1234  
على عهد



١٢٣٤

١٢٣٤



Süleymaniye Kütüphanesi	
KİŞİ	AMCA ZADE
HÜSEYİN PASA	
Yeni Kaya	
Enkılâp No	334







السلطان المطاع المطيع للشرع الشريف غياث الحق والسلطنة  
والدين والدنيا عبد اللطيف خلد الله تعالى ملكه وسلطانه  
واعلى كلمته وشانه ونصر جيشه واعوانه في دولة دائمة  
وسلطنة قائمة وقدر منيع وشان رفيع **وسميته بالتدبير** **X**  
في شرعي التهذيب راجيا من الله ان يلبسني من ميامن قبوله  
بمنة الاقبال ويرتدني من ملاح نظره برود الغر والجمال  
ان الله ولي التوفيق وتحقيق الامنية تحقيق **وهي**  
اشرع في المقصود بعون الله الملك المعبود فاقول قد جرت  
عادة اصحاب التصانيف بان يذكر وابل الشروع في المقصود  
بعضا ويسمونه مقدمة الشروع في العلم كتحريف العلم وبيان  
الحال اليه وموضوعه فمن اجل ذلك صدر المصنف المختصر هذا فقال  
بعد الفراغ من الخطة **مقدمة** اي هذه مقدمة وهي كسر الدال  
ماخوذة من مقدم لازما بمعنى تقدم كما يقال مقدمة الجيش للحال المتقدم  
وقيل من تقدم متعديا لان معرفة الامور المشتملة عليها المقدمة  
تجعل الشارح ذا بصيرة فكانها مقدمة على اقرانه وفيه تكلف  
**وقيل** هي بفتح الدال اسر مفعول من المتعدي فان هذه المباني جعلت  
مقدمة على غيرها وفيها خلاف المقصود لتأدية في الدال الى

اعلم ان المقدم منطلقا من غير ان يتوقف عليه الا في حال  
وإن كان المقدم منطلقا من غير ان يتوقف عليه الا في حال  
وإن كان المقدم منطلقا من غير ان يتوقف عليه الا في حال

والا فليقل المقدم متعلق على طائفة من الانظمة مت امام المقصود وليست هي فانه كان المقصود كتابا فالقصة الكتاب وان كان كتابا  
فالمقدمة مقدمة الكتاب وان كان مقصودا فالقصة مقدمة المقصود فليقل ان المقدم متعلق بالكتاب ومقدمة الكتاب ومقدمة  
الفصل بل يكون له معنى واحد يحقق ما اراد في كل مقام بالاضافة بعدا هو التحقيق فاصفها فانه هو التحقيق عصام الدين

الى ان تقدم هذه المباني جعل جاعلا لا بالاستحقاق الذاتي وهو  
خلا للمقصود وبالجمله المراد بالمقدمة ههنا ما يتوقف الشروع  
في مسائل العلم عليه وهي مشتملة على بيان الحق الى المنطق وتعرفه  
وموضوعه وستعرف وجه توقف الشروع على كل واحد من هذه  
الامور في موضعه ولما كان بيان حاجة المساق الى التوفيق  
موقوفا على تقدير العلم الى قسميه شرع في بيان التقسيم فقال العلم  
وهو الادراك مطلقا ان كانا اذ عانا النسبة للحكمة فتصديق  
ومعنى اذ عانا النسبة ادراكها على وجه يطابق عليه اسم التسليم و  
القبول والادراك على الوجه المذكور يستحق حكما فالصدق على  
هو الحكم فقط كما هو من وجه الحكماء فيكون بسيطا لكونه شرطيا  
لأنه تصورات تصور الحكم عليه وتصور الحكم عليه وتصور  
الحكمة وانما قلنا اذ عانا على الوجه المذكور هو الحكم لان الحكم على ما ذكره  
القوم هو ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة ولا شك ان  
ادراك النسبة الاجابية على وجه يطابق عليه اسم التسليم فعد ادراكها  
واقعة وكذا من ادراك النسبة السلبية على الوجه المذكور فقد ادراكها  
ليست بواقعة فلما كان محصل ما ذكره القوم راجعا الى اذ عانا عن  
المصنف بالاذع اختصاصا في العباد واثباتا للفرق بين ادراك النسبة

اعلم ان المقدم منطلقا من غير ان يتوقف عليه الا في حال  
وإن كان المقدم منطلقا من غير ان يتوقف عليه الا في حال  
وإن كان المقدم منطلقا من غير ان يتوقف عليه الا في حال

لا



الذي هو قليل التصورات وينبغي انما النسبة الذي هو  
 قليل التصديق باوضح وجه واخره فان ادراك النسبة  
 على وجه يطلق عليه اسم التسليم وادراك النسبة فقط لا على  
 هذا الوجه متغايران سيما في الجملة المجردة المشكوكه فان  
 المتغايرة هنا بلغت مبلغ الوضوح لوجود ادراك النسبة فيها  
 دون ادعائها اذا شاكر في النسبة متروكة بين وقوعها ولا  
 وقوعها فقد حصل له ادراك النسبة قطعا لكن لم يحصل له ادعائها  
 وعندنا اخرى المنطقيين ان التصديق مركب والحكم اما  
 ادراك او فعل فان كان ادراكا فالصدق مركب من تصور  
 اربعة تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به وتصور النسبة  
 الحكيمة والتصور الذي هو الحكم وانما وضع التصور هو صوفا  
 بالحكم ومضافا الى سائر الاجزاء لان تصور المحكوم عليه ليس به  
 هو المحكوم عليه وكذا تصور المحكوم به ليس به هو المحكوم  
 وكذا تصور النسبة واما الادراك الذي حصل لنا بعد تصورنا  
 الطرفين والنسبة فهو عين الحكم فلذا جعل الحكم صفة لقليل  
 التصور الذي هو الحكم ثم اذا حصل هذا الادراك حصل التصديق  
 ولم يتوقف على تصور ذلك الادراك وان كان فعلا والفعل متغاير

متغاير لادراكه اذا ادراك اتفعا والفعل بغيره في يكون التصديق  
 مركبا من التصورات الثلاثة والحكم فاذ لم يكن الحكم ادراكا لم يكن  
 تصورا لان التصور قسم من الادراك واتقاء المقسم بوجوب  
 اشياء الاقسا والآي ولزم ان يكون العلم ادعانا للنسبة فتصور  
 ويقال له التصور الساذج فادراك كل واحد من المحكوم عليه وبه  
 فقط تصور وكذا ادراكها معا بلان نسبة او مع نسبة اما بقيد  
 كالحياة الناطق وعلام زيد واما امة غير خبرية كاضرب وخبرية  
 مشكوكه فان كل ذلك من التصورات الساذجة لعدم ادعائها النسبة فيه  
 فان قلت التصور مقدم على التصديق طبعا فلم اخره وضعنا  
 فلما ان عينت بتقديم التصور على التصديق ان ذاته مقدم  
 على التصديق فسلم لكنه غير مفيد لان تقديم التصديق هو هنا  
 في التعريف والتعريف ليس بحسب الذات بل بحسب المفهوم  
 وان عينت به ان مفهوم مقدم على مفهوم التصديق فمتوكل  
 لان القيود في مفهوم والتصديق وجودية وفي مفهوم التصور  
 عينية وتصور الوجود سابق على عدم فآخر التصور في التعريف  
 السابقة بحسب المفهوم ووقود في الاقسام والاصحاب لا بحسب  
 الذات لا يقال ان النسبة كما تطلق على النسبة الحكيمة كذلك تطلق

فانما النسبة انما هي غير حكم عليه ينبغي ان ثابت فقط لا النسبة



[illegible][illegible]

الحاشي انما كان المنطق فافونا لان مسائله فواين كلية منطبقة على  
الجزئيات كما اذا علم ان الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية على  
اذا كل اشياء حيوان ينعكس اليه بعض الحيوان اشياء وكذا انطاش **فقلت**  
المنطق نفسه ليس عاصما عن الخطا بل العاصم عن الخطا مراعاة فكيف  
يغير يطلو العاصم عليه قلت هذا الاطلاق مجازي وفيه التاكيد والمبالغة  
بأنه فكلان في المنطق فانه بعضه انفسه

واما في حق الموقوف فانه لا يملكه الموقوف عليه  
 بل هو ملك للموقوف له وانه لا يملكه الموقوف له  
 بل هو ملك للموقوف له وانه لا يملكه الموقوف له



[illegible]

واثما قلنا يبحث في المنطق عن الاعراض الذاتية للموضوع  
 والتصديقي لا عن المنطقي يبحث عنها من حيث الاتصال الى مجهول  
 تصوري او تصديقي كما مر وتلك المجبئية عارضة للمعاني  
 المذكورة ووجه توقف الشروع على موضوع العلم ان العلوم تتميز  
 بزيادة تميز الابدان الموضوعات فان علم الفقه مثلا انما يمتاز  
 عن علم اصول الفقه لان موضوعهما متمايزان فموضوع الفقه  
 افعال المكلفين لان الفقيه يبحث عنها من حيث الحل والحرمية  
 والصحة والفساد وموضوع الاصول الادلة السمعية لان  
 الاصولي يبحث عنها من حيث استنباط الاحكام الشرعية منها  
 فلم يعرف الشارع ان موضوع العلم اي شئ هو ليرتبط العلم  
 المطلوب عنده بزيادة تميز ولم يكن له في طلبه زيادة بصيرة  
**فصل** في تعريف الدلالات الثلاث واحكامها وهو حقيق  
 بالقدم بعد الفراغ من المقدمة لاختصاصه بنظر المنطقي في مفهوم  
 الموصول وتوقف افادة المتخا واستفادتها على الالتا وكون  
 الالتا منظورا فيها من حيث انها دلالات المتخا فلذا قدم الكلام  
 في الدلالات فقال دلالة اللفظ على تمام ما وضع اللفظ له  
 مطابقة لتطابق اللفظ والمعنى كدلالة الاشياء على الحيوان  
 انما طلق بالدلالة كونه الشئ الحيواني بل هو من العالم به العلم بشئ  
 آخر تمام ما وضع له علم ما وضع له مع انه اخصر كوجهين الاول هو انصرح بتحقيق المعنى المنقول عنه في  
 الاتمام الى ان مرتبة دلالة المطابقين متقدمة على مرتبة دلالة المنضمين والوجه الثاني هو الاشعار بان  
 بالنسبة الى المدلول انضممت فانه ما تضمنه كونه الكلي الذير هو المدلول المطابقين من حيث وجه واحد

وای سبب هذه الدلالة المطابقة لآداب اللفظ موافق  
وای سبب تمام ما وضع له وذهب من قولهم على بق  
الشيء اذا وافقنا حاتم كان  
ای فرضت انما مفهومان لفظ الالف ن  
فلا يشك ان تصور الحيوان والتأطيق  
يدخل في تصور الالف ن بعد اى حمله عليه

في الدلالة فقال دلالة اللفظ على تمام ما وضع اللفظ له  
مطابقة لمطابق اللفظ والمعنى كدلالة الانشاء على الحيوان  
الناطق فالدلالة كون الشيء في الحالة يلزم من العلم به العلم بشئ  
واختصاصه بتمام ما وضع له على ما وضع له مع انه اخصر كوجوب الاول هو التفرع  
مع الانضمام الى ان مرتبة دلالة المطابقة متقدمة على مرتبة دلالة التضمنية والوجه الثاني هو الاشعار بان المدلول المطابق  
ثم بالنسبة الى المدلول التضمني فانه ناقص كونه جزء الكل الذي هو المدلول المطابق مخرج رجب رحمه الله تعالى



بدل على الحيوان الذي في صورة فيكون دالا على صورة حاص كانه  
 انما يدل على الحيوان لاجل انه موضوع للحيوان الناطق وسوقه دخل فيه الحيوان الذي هو مدلول اللفظ كما ان اللفظ دال على  
 قولنا الحيوان الناطق سرحب على الرجل **قوله** وهكذا الخ اي مثل هذه التمثيل وجده في كتب هذه علماء الرحمة

اخر والوضع جعل الشيء بازاء شئ اخر حيث اذا فهم الاول  
 فهم الثاني ودلالة على جزئه اي جزء المعنى الموضوع له كدلالة  
 الاشارة فيكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له كدلالة  
 الاشارة على الحيوان والناطق ودلالة على الخارج لاكرها  
 عن المعنى الموضوع له التزام ككون الخارج لازما للمعنى  
 الموضوع له كدلالة الاشارة على قابل العلم وصنع الكتاب  
 فان القابلية المذكورة خارجة عن المعنى الموضوع له لكنها لازمة  
 هكذا وقع في كتب تقوم وفيه بحث لا في القابلية المذكورة  
 لا تصلح مثلا لمدلول الالتزام اذ لا يلزم من تصور معنى  
 الاشارة تصورها على ما لا يخفى ويمكن ان يجاب عنه بان لزوم  
 بين الاشارة والقابلية المذكورة هو اللزوم والبين بالمعنى الاعم  
 وهو لا يكون تصور الملزوم فقط كافيا في جزم العقل  
 باللزوم بين اللازم والملزوم بل لابد فيه من تصورهما حتى  
 يحصل جزم العقل باللزوم بينهما واللزوم بهذا المعنى بين  
 الموضوع له وبين القابلية المذكورة ظاهرة لاسترة فيه فان العقل  
 بعد تصور الاشارة والقابلية المذكورة لم يتوقف في اللزوم  
 بينهما **واعلم ان هذا الجواب** حسن لانه بوجوب اعتبار  
 اللزوم بالمعنى الاعم في الدلالة الالتزامية لكنه مختلف فيه بل

قوله في الاشارة لا يلاحظ العقل الذي هو مدلول اللفظ  
 اذ لا يمكن مستندة الى وضع والا في قطع لا يلزم ان يكون مستندة الى العقل  
 قطعا كما ان مستندة الى وضع والا في قطع لا يلزم ان يكون مستندة الى العقل  
 قولا في الاشارة لا يلاحظ العقل الذي هو مدلول اللفظ  
 اذ لا يمكن مستندة الى وضع والا في قطع لا يلزم ان يكون مستندة الى العقل  
 قولا في الاشارة لا يلاحظ العقل الذي هو مدلول اللفظ  
 اذ لا يمكن مستندة الى وضع والا في قطع لا يلزم ان يكون مستندة الى العقل

بل المحققون على ان هذا اللزوم غير معتبر بل المعبر هو اللزوم  
 البين بالمعنى الاخص وهو الذي يكفي تصور الملزوم فقط  
 في جزم العقل باللزوم فالصواب ان يمثل بزوجية الاثنين  
 وهذا البحث وان كان مناقشة في المثال ولم يثبت بدأب  
 الطلاب اذ يكفي في التمثيل القرض سواء طابق الواقع ام لا  
 لكن غرضنا من ايراد التنبية على ان المعبر في الدلالة الالتزامية  
 اي لزوم ثم الدلالة الالتزامية لما كانت دلالة اللفظ على  
 الخارج اي عن الموضوع له فكما للفظ واللفظ لا يدل على كل  
 خارج والآخرة ان يكون كل لفظ موضوعا لمعنى والاعتبار  
 غير متناهية وهو باطل فلا بد لدلالة على الخارج من شرط  
 اشار اليه بقوله ولا بد في الدلالة الالتزامية من اللزوم  
 بين مسمى اللفظ والخارج اما عقلا كاللزوم بين الاثنين و  
 الزوجية فانه بحسب العقل ولا يشترط اللزوم الخارجي لانه لو  
 شرط لم يتحقق الالتزام بدونه وليس كذلك فان المعنى يدل على البصر  
 التزاما لانه عدم البصر عما من شأنه ان يكون بصيرا فيكون  
 البصر لازما للمعنى الذهن مع العارضة بينهما في الخارج  
 او عرفا كاللزوم بين العينة والبنت فانه بحسب العرف لا بالعقل

انما يدل على الحيوان لاجل انه موضوع للحيوان الناطق وسوقه دخل فيه الحيوان الذي هو مدلول اللفظ كما ان اللفظ دال على قولنا الحيوان الناطق سرحب على الرجل

قوله في الاشارة لا يلاحظ العقل الذي هو مدلول اللفظ اذ لا يمكن مستندة الى وضع والا في قطع لا يلزم ان يكون مستندة الى العقل

قوله في الاشارة لا يلاحظ العقل الذي هو مدلول اللفظ اذ لا يمكن مستندة الى وضع والا في قطع لا يلزم ان يكون مستندة الى العقل

قوله في الاشارة لا يلاحظ العقل الذي هو مدلول اللفظ اذ لا يمكن مستندة الى وضع والا في قطع لا يلزم ان يكون مستندة الى العقل  
 قولا في الاشارة لا يلاحظ العقل الذي هو مدلول اللفظ اذ لا يمكن مستندة الى وضع والا في قطع لا يلزم ان يكون مستندة الى العقل  
 قولا في الاشارة لا يلاحظ العقل الذي هو مدلول اللفظ اذ لا يمكن مستندة الى وضع والا في قطع لا يلزم ان يكون مستندة الى العقل  
 قولا في الاشارة لا يلاحظ العقل الذي هو مدلول اللفظ اذ لا يمكن مستندة الى وضع والا في قطع لا يلزم ان يكون مستندة الى العقل



Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God) and "والصلاة والسلام على من لا نبي بعده" (And the prayer and peace be upon the one after whom there is no prophet).

[illegible]

ان قلت ما الغرض البسيطة قلت هي التي  
حقيقتها ومعناها انا احيات فقط كقولنا كل  
اشيان حيوان بالضرورة فانه معناها ليس الا  
ايضا الحيوانية للان وانما سلب فقط  
تفوتنا ان نعيش بالان بحال ضرورة فانه  
معناها ليست الا سلبية في الان  
هذا مقصود ما ذكر السيد عليه الرحمة  
هذا انه عليه الرحمة السار

[illegible]

المشخصة وأما الحيوان الناطق علما فيدل جزء لفظه على  
جزء المعنى المقصود لكن تلك الدلالة ليست بمقصودة  
بإيانه أن الحيوان الذي هو جزء اللفظ يدل على مفهوم ومفهوم  
جزء اللفظ الانشائية والماهية الانشائية جزء للمعنى المقصود



الذي هو الشخص الانساني فمفهوم الحيوان والاعلى جزء  
المعنى المقصود لان جزء الجزء جزء فيكون الحيوان والاعلى  
جزء المعنى المقصود ولكن تلك الدلالة ليست مقصودة  
فتأمل وهواء المفرد انما يستقل بالاجبارية وحده فمع  
الدلالة بهشته وصفته على احد الازمنة الثلاثة كلمة وعند  
النحاة فعل وقوله مع الدلالة الفاء جواب الشرط ومع  
الدلالة حال من الضمير استقل وقوله كلمة خبر مبتدأ  
محذوف والتقدير فهو حال كونه مع الدلالة على احد ما كلمة  
فبقيد الاستقلال يخرج الاداة وبقيد الدلالة على احد  
الازمنة يخرج الاسم الذي يدل على الزمان اصلا وبقيد  
الهشّة والصيغة يخرج الاسم الذي يدل على الزمان لكن لا بهشّة  
وصيغة بل بحسب جوهره ومادته كالزمان والامس  
والصباح والغيبوق فان دلالتها على الزمان بموادها  
وجواهرها بخلاف الكلمة فان دلالتها على الزمان بحسب الهيئته  
ولذا اختلف الزمان عند اختلاف الهيئته كضرب يضرب  
مع اتحاد مادتها واتحاد الزمان عند اتحاد الهيئته كذهب  
وضرب مع اختلاف مادتهما وبدونها عطف على قوله فمع الدلالة  
اي المفرد انما يستقل فان كان مع الدلالة بهشته على احد الازمنة

الازمنة فهو كلمة كما قرأنا كان بدون تلك الدلالة فهو اسم والآ  
 اي وان لم يستقل بالاجبارية وحده فاداة وعند النجاة حرف  
 والمفرد ينقسم ايضا الى الاقسام العظم والمتواطي والمشتك  
 والمشتك والخمسة والمجاز لانه ان الحد معناه مع شخصه  
 اي تشخص ذلك المعنى وضعا لا عارضا علم كريد وعمر  
 وامثالها وبدونه عطف على قوله فمع تشخصه اي المفرد  
 ان اتخذ معناه فان كان مع تشخص ذلك المعنى فهو علوان كان  
 بدو الشخص فهو اما متواطي وان استوت في اداة الذمينة  
 والخارجية في حصوله وصدقه عليها كالاشياء  
 الشمس فان صدقها على افراد هي الذمينة والخارجية با  
 وليس بعض الافراد اولى من بعض وسمى متواطيا لتوافق  
 الافراد في معناه من التواطي وهو التوافق واما  
 مشك ان تفاوتت الافراد في حصوله وصدقه عليها بان  
 كما حصوله في بعض الافراد اولى من بعض وذلك التفاوت  
 اما باولية كالوجود فانه في الواجب قبل حصوله في الممكن  
 او اولوية بالحق عطف على قولنا اولية اي التفاوت اما باولية  
 كما قرأنا اما باولية كالوجود ايضا فانه في الواجب ثم اولى  
 وتسميته بالمشتك لانا ننظر فيه مشك هل هو متواطي

*قوله بدو ان الشخص فان كان له ما يتصدق عليه من امواله*

والمتبرع والمعتق والمجازاة ان اتخذ معناه مع شخصه  
اي تشخص ذلك المعنى وضعا لا عارضا علم كزيد وعمر  
وامثالها وبدونه عطف على قوله فمع تشخصه في المفرد  
ان اتخذ معناه فان كان مع تشخص ذلك المعنى فهو غير وان كان  
بدون التشخص فهو اما متواطىء ان استوت قراة الذميمة  
*فقالوا لاهل الامر من وجوه*  
والخارجية في حصوله وصدقه عليها كالاستواء  
الشمس فان صدقهما على افرادهما الذميمة والخارجية بكونه  
وليس بعض الافراد اولي من بعض وسوى متواطئاً لنواقف  
الافراد في معناه من التواطىء وهو التوافق واما  
مشكلاً ان تفاوتت الافراد في حصوله وصدقه عليها بان  
كان حصوله لبعض الافراد اولي من بعض وذلك لتفاوت  
اماباولية كما لو جود فاته في الواجب قبل حصوله الممكن

*قوله بدو ان الشخص فان كان له ما يتصدق عليه من امواله*

اما بالاولية كالوجود فانه في الواجب قبل حصوله في الممكن  
 او بالاولية بالحق عطف على قولنا اولية اي التفاوت اما بالاولية  
 كما في الاولوية كالوجود ايضا فانه في الواجب ثم واولية  
 وتسميته بالمشكك لان النظر فيه مشكك هل هو متواطىء



و اما غير الشرع وسواء العوق العام فهو  
المنقول الوحي كما لا ريب فانها في اصل اللغة  
كل ما يدت على الارض ثم نقل العوق الى ذوات  
اصطلاح كما اصطلاحات النيات والنظر فيها  
على معنى في نفسه يقتضي ما وجدنا من التثنية كوخ  
ثم نقل الى ترتيب الاشياء كما في اصطلاحه العلوية كثر

اما جزئی او کلی لانه بمجرد حصوله العقل انما متنع  
فرض صدقه علی کثیرین بخزنی حقیقی کدات زند فانه  
اذا حصل عند العقل استحالة فرض صدقه علی کثیرین والا  
ای و لکن امتنع بمجرد الحصول فرض صدقه علی کثیرین فکلی  
ت القوام التاریخ فی الجمل والفعال واحکم واما العرفیها صریحاً ویمتنع  
للفعل فانه کان فی صدر عی الفعل کالاجل والفرب تم نقله العرفیة  
فرب وصرحوا واما اصطلاح النفا فانه واران فانه موجوده  
ترتیب الاسبقه الی علی شرب السقمونیا وترتیب احوه علی الاسکاره

ووجود الاسم معدوم الحس



ان مفهوم الواجب انما يكون كلياً بمجرد النظر الى حصوله  
 في العقل اما اذا لو خط مع حصوله مع العقل بها التوحيد  
 فلم يكن كلياً لانه حسد لا يمكن فرض اشتراكه او وجد الكثر  
 في الخارج اما مع الناهي اي تباها في الافراد وهو القسمة  
 كالكوكب السيرة فانه كلي كثر الافراد في الخارج لكنها  
 مناهية منحصرة في عدد او مع عدمه اي عدم تناهي  
 الافراد وهو القسمة الساس كالنفس الناطقة عند مرقا  
 بقدر العالم فان النفوس المجردة عن الابدان غير مناهية  
 العدد عند **ولما** فرغ من تعريف الكلي ونقسيته شرع  
 في النسبة بين الكليين فقال والكليان اذا نسب احدهما  
 الى الاخر فاما ان يكونا متباينين او متساويين او **او**  
 واخص مطلقا او **او** واخص من وجه لانها ان تفارقا  
 تفارقا كلياً اي في جميع الصور متباينان كالاشياء والنفس  
 فكل واحد منهما متفارق عن الآخر تفارقا كلياً ونقييد  
 التفارق بالكلي للاحتراز عما بينهما وخصوص من وجه  
 فانهما يتفارقان في بعض الصور ويتصادقان في بعضها  
 كما سيجي والا اي وان لم يتفارقا تفارقا كلياً فلا يجوز

فما لم يتفارقا تفارقا كلياً فلا يجوز  
 ان يكونا كلياً لانه حسد لا يمكن فرض اشتراكه او وجد الكثر  
 في الخارج اما مع الناهي اي تباها في الافراد وهو القسمة  
 كالكوكب السيرة فانه كلي كثر الافراد في الخارج لكنها  
 مناهية منحصرة في عدد او مع عدمه اي عدم تناهي  
 الافراد وهو القسمة الساس كالنفس الناطقة عند مرقا  
 بقدر العالم فان النفوس المجردة عن الابدان غير مناهية  
 العدد عند **ولما** فرغ من تعريف الكلي ونقسيته شرع  
 في النسبة بين الكليين فقال والكليان اذا نسب احدهما  
 الى الاخر فاما ان يكونا متباينين او متساويين او **او**  
 واخص مطلقا او **او** واخص من وجه لانها ان تفارقا  
 تفارقا كلياً اي في جميع الصور متباينان كالاشياء والنفس  
 فكل واحد منهما متفارق عن الآخر تفارقا كلياً ونقييد  
 التفارق بالكلي للاحتراز عما بينهما وخصوص من وجه  
 فانهما يتفارقان في بعض الصور ويتصادقان في بعضها  
 كما سيجي والا اي وان لم يتفارقا تفارقا كلياً فلا يجوز

فخرج التباين الى متباينين كليتين من الطرفين  
 كقولك لا شيء في الانسان نفوس ولا شيء  
 من النفوس كاشان شرع على اوجه

الكليين الذين  
 عموم  
 خصوص  
 مروي  
 حذائي

من ان يتصادقا في الجملة اي في بعض الصور ان يتصادقا  
 في جميع الصور فان تصادقا في بعض الصور فهما  
 اعم واخص من وجه كما سيجي وان تصادقا في  
 جميع الصور فاما ان يتصادقا تصادقا كلياً من  
 الجانبين او من جانب واحد فان تصادقا تصادقا  
 كلياً من الجانبين متساويان كالانسان والناطق فانه  
 يصدق كل واحد منهما على جميع افراد الاخر فالنفس  
 الكلي ههنا من الجانبين ونقييد التصادق بالكل للاحتراز  
 عما بينهما عموم وخصوص من وجه فان تصادقا في  
 بعض الصور وقوله من الجانبين احتراز عما بينهما  
 عموم وخصوص مطلقا فان التصادق الكلي هناك  
 من جانب واحد اي جانب الاعم ونقيضا هما اي نقيضا  
 المتساويين كالاشياء والناطق كذلك متساويان فيصدق  
 كل من نقيض المتساويين على كل ما يصدق عليه نقيض الاخر  
 والاصدق عين احد المتساويين على بعض نقيض الاخر  
 وهو محال لانه صدق احد المتساويين بدو الاخر او من  
 عطف على قوله من الجانبين اي ان تصادقا تصادقا كلياً

وقوله من الجانبين ليس من وجه في هذا  
 ان النقيض ان النقيض الكلي لا يتناقض  
 الا بالكل من الجانبين وذلك كقولك لا شيء في الانسان  
 واي اورد ههنا لانه تصادقا في بعض الافراد  
 وذلك عطف عليه بدو ذلك من جانب متساويين  
 ولكن خلق الانسان شرع

انما انما يصدق كل نقيض المتساويين  
 على كل ما يصدق عليه نقيض الاخر ههنا

لا يذم ان يقال الانسان ناطق والناطق انسان  
 وقد عطف عليه ههنا



والجمع لعدم الخلق الى صفة  
 خلقه وسالفة في تفتون  
 كل انسان حيوان وبعض  
 الحيوان ليس بالانسان  
 الحيوان عنده  
 ليس كما يصدق عليه تفتون الا حق  
 صدق عليه تفتون الا عام هذه

قوله لصدق في حاصله يميز منه صدق فرا والصدق العام  
 على جميع افراد تفتون الا حق في يميز بين افراد تفتون الا عام  
 وبين افراد تفتون الا حق مساواة فيميز ايضا بين جنسها  
 مساواة مثلا يميز صدق كل الا حيوان لان ان وكل الاثان  
 لا حيوان والاصا يميز صدق كل انسان حيوان وكل ان لا حيوان  
 وكل من الصدق يميز بالاطلاق لا يفتي على ان في ذوق من مظهر المطلق  
 فكل من صدق عليه في الباري

[illegible]





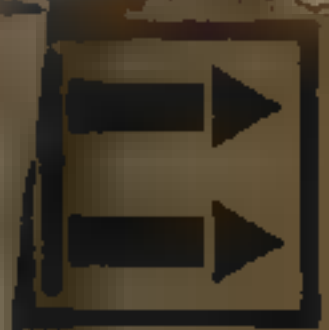


كما ذكرنا وبقيد المسعة الحصة يخرج الجنس وبقوله  
 في جواب ما هو يخرج السواقى من الكليات ولما كان النوع  
 تام ماهية الافراد يكون افراد مسعة الحصة فاذا  
 سئل عن احدهما او عن جميعها صلح النوع في الجواب  
 كما اذا قيل ما زيد كان الجواب الانشا وكذلك اذا قيل  
 ما زيد وعمرو وبكر فان قيل كل واحد من افراد النوع  
 مشترك على النوع وعلى الشخص فلا يكون تام ماهية  
 الافراد بل يكون جزا لها قلت الشخص عارض غير  
 معتبر في ماهية تلك الافراد فالنوع تمام الماهية  
 وقد يقال اي كما يقال على المعنى المذكور كذلك يقال  
النوع على الماهية المقولة عليها وعلى غيرها الجنس  
 في جواب ما هو كالجولن فانه نوع بهذا التفسير  
 لان الجنس وهو الجسم النامي يقال عليه وعلى غيره من  
 النباتات وكذلك الجسم النامي نوع لان الجسم يقال  
 وعلى غيره ويخص هذا النوع باسم الاضافي لان  
 نوعيته بالاضافة الى فوته كالاولى كالنوع  
 الاول فانه يخص بالحقيقي لان نوعيته بالنظر الى حقيقة  
 الواحدة في افراده وبنيهما اير بين النوعين عموم وخصوص  
 من وجه لتصادقهما على الاشارة فانه يصدق عليه النوع

فان قيل ما هو يخرج السواقى من الكليات ولما كان النوع تام ماهية الافراد يكون افراد مسعة الحصة فاذا سئل عن احدهما او عن جميعها صلح النوع في الجواب كما اذا قيل ما زيد كان الجواب الانشا وكذلك اذا قيل ما زيد وعمرو وبكر فان قيل كل واحد من افراد النوع مشترك على النوع وعلى الشخص فلا يكون تام ماهية الافراد بل يكون جزا لها قلت الشخص عارض غير معتبر في ماهية تلك الافراد فالنوع تمام الماهية وقد يقال اي كما يقال على المعنى المذكور كذلك يقال النوع على الماهية المقولة عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو كالجولن فانه نوع بهذا التفسير لان الجنس وهو الجسم النامي يقال عليه وعلى غيره من النباتات وكذلك الجسم النامي نوع لان الجسم يقال وعلى غيره ويخص هذا النوع باسم الاضافي لان نوعيته بالاضافة الى فوته كالاولى كالنوع الاول فانه يخص بالحقيقي لان نوعيته بالنظر الى حقيقة الواحدة في افراده وبنيهما اير بين النوعين عموم وخصوص من وجه لتصادقهما على الاشارة فانه يصدق عليه النوع

ان الباء واحدة فيهما على المفعول انما هي الاضافي فخاص بهذا النوع لا يتجاوز الى غيره ههنا

النوع الحقيقي والاضافي كما يظهر باذني تأمل  
 ونفاد قهما بالجر عطف على قوله لتصادقهما اي لتصادق  
 النوعين في الحيوان والنقطة فان الحيوان نوع اضا  
 لاحقيقي والنقطة بالعكس لانها لو كانت اضافية  
 لاندرجت تحت جنس فلا يكون بسيطة هذا خلف  
 واعلم ان النقطة باصطلاح الحكماء عبارة عن نهاية  
 الخط الذي هو نهاية السطح والسطح ينقسم الى جهتين  
 الطول والعرض والخط ينقسم الى جهة واحدة وهي  
 الطول والنقطة لا تنقسم الى جهة ثا والكل عارض  
 غير مستقلة الوجود لا يهازيات واطراف للمقادير  
 على ما بين في كتب الحكمة وعند المتكلمين ان هذه الثلاثة  
 اشياء مستقلة الوجود ويتألف الجسم من السطوح  
 المتألفة في العمق والسطوح من الخطوط المتألفة في  
 العرض والخطوط من النقاط المتألفة في الطول فعلى  
 هذا لا يكون اعراضا بل تكون جواهر غير التمثيل  
 بالنقطة انما يوضح اذا كانت النقطة تمام ماهية  
 الافراد ولم تندرج تحت جنس صلاح الاجزاء  
 قد ترتب متصاعدة بان يكون جنس قوة جنس  
 وهكذا الى الجنس العالي ويسمى ذلك العالي جنس





الاجناس كالحوان مثلاً فانه جنس فوقه جنس هو الجسم  
 النامي وفوقه الجسم وفوقه الجوهر فالجوهر هو جنس الاجناس  
 وكما ان الاجناس قد ترتب منصاعدة كذلك الانواع  
 الاضافية قد ترتب متنازلة بان يكون نوع تحت نوع  
 وهكذا الى النوع السافل ويستقي ذلك السافل نوع الانواع  
 كالجسم فانه نوع اضافي تحت نوع هو الجسم النامي وتحت  
 الحيوان وتحت الانسان فالا انسان نوع الانواع وانما  
 اعتبرت بحسب التنازل لانا اذا فرضنا شيئاً وفرضنا  
 نوعه يكون ذلك النوع تحت ثم اذا فرضنا ذلك النوع  
 نوعاً اخر يكون تحت ذلك النوع فلهذا كان ترتيب الانواع  
 على سبيل التنازع **وتستقي السافل منها نوع الانواع**  
 اما اذا فرضنا شيئاً وفرضنا له جنساً يكون جنسه  
 فوقه ثم اذا فرضنا له جنساً يكون فوق ذلك الجنس  
 جراً فلهذا كانت ترتيب الاجناس ومما بينهما اي بين  
 السافل والعالي من الاجناس والانواع متوسطات  
 لانها ليست عالية ولا سافلة بل متوسطة بينهما فاما  
 من مراتب الاجناس هو الجسم النامي والجسم وفي مراتب  
 الانواع هو الجسم النامي والحيوان **الثالث من الكليات**  
**الفصل** وهو وان كان جزء من ماهية الاخراد كالجنس  
 وبما ختمها واراد ان يشرع في توفيق الفصل وبما اراد ان يثبت  
 الفصل الرابع

وما فرغ من تعريف الجنس والنوع  
 وما فرغ من تعريف الجنس والنوع  
 وما فرغ من تعريف الجنس والنوع  
 وما فرغ من تعريف الجنس والنوع

كالجنس لانه ليس تمام المشترك بين الماهية وبين  
 نوع آخر بخلاف الجنس كالحوان مثلاً فانه تمام المشترك  
 بين الانسان والفرس اذ لا جزء مشترك بينهما الا  
 وهو نفس الحيوان وجزءه وانما كان الجزء الذي  
 ليس تمام المشترك فصلاً لانه اذا لم يكن تمام المشترك  
 بين الماهية ونوع اخر فاما ان لا يكون مشتركاً  
 بين الماهية ونوع فما وجدته يميز الماهية عن جميع  
 ما عداها فيكون فصلاً مطلقاً او كما مشترك بين  
 الماهية ونوع اخر لكن لا يكون تمام المشترك فهذا  
 الجزء لا يمكن ان يكون مشتركاً بين الماهية وجميع  
 ما عداها من الماهيات اذ من الماهية ما يكون  
 بسيطاً لا جزء له فحينئذ يكون ذلك الجزء مميزاً للماهية  
 عن الماهيات البسيطة فيكون هذا الجزء فصلاً  
 للماهية لا يغني بالفصل الا ما يميز الماهية في الجملة  
 وعرفوا الفصل بانه هو المقول على الشيء في جواب  
 اتي شيء هو **دانه** فالمقول على الشيء جنس يشمل الكل  
 ويقول في جواب اتي شيء هو يخرج النوع والجنس والعرض  
 العاقل لان النوع والجنس لا يقالان في جواب اتي شيء  
 هو بل في جواب ما هو كما سبق والعرض العاقل لا يقال

وفي الفصل الخامس قد اختلفوا  
 في ان يخصص الجنس بالماهية  
 وفي ان يخصص الجنس بالماهية  
 وفي ان يخصص الجنس بالماهية  
 وفي ان يخصص الجنس بالماهية





في الجواب اصلا وبقوله ذاته يخرج الحاشية وان كانت  
 مقولة على الشيء في جواب اي شيء هو لكن لا في جوهر و  
 ذاته بل في عرضه ثم الفصل اما قريب او بعيد لانه لا  
 يخلو من ان يميز النوع عن مشاركة في الجنس القريب وعن  
 مشاركة في الجنس البعيد فان ميز الفصل النوع عن المشار  
 اير مشاركة النوع في الجنس القريب فقراب اي فهو فصل قريب  
 كالناطق المميز للاشياء عن مشاركة في الحيوان او يميز  
 النوع عن مشاركة في الجنس البعيد تبعيد كالحيوان  
 المميز للاشياء عن مشاركة في الجنس النامي والفصل ايضا  
 اما مقوم او مقسم كما قال واذا نسب الفصل الى  
 ما يميزه اي الى شيء يميز الفصل ذلك الشيء مقوم  
 اي فهو فصل مقوم لذلك الشيء بمعنى انه داخل في  
 قوامه وجزءه واذا نسب الى ما يميزه على صيغة المضارع  
 المعروف فضمير الفاعل يعود الى الفصل وضمير عنه  
 لما اي اذا نسب الفصل الى ما يميز الفصل عن ذلك  
 الشيء فمقسم اي فهو فصل مقسم لذلك الشيء بمعنى انه  
 محصل قسمه فالناطق اذا نسب الى ما يميزه كالاشياء  
 يكون مقوما له واذا نسب الى ما يميزه كالحيوان يكون  
 مقسما له لانه اذا نسب الى الحيوان فانقسم اليه صام حيوانا

وما في تعريف الفصل واما ان يميز  
 قال على سبيل التخصيص فان قيل  
 لانه ان يميزه عما يشترك في النوع  
 فمميزه كالناطق لانها لا تشترك  
 في النوع مع غيره من الاشياء  
 البعيدة عن مشاركتها في النوع  
 فمميزه كالحيوان لانها لا تشترك  
 في النوع مع غيره من الاشياء  
 صنفها لا يفرق على التام بل في مرتبة

والاولى من هذه النظم

حيوانا ناطقا وهو قسم من الحيوان وكذلك النامي اذا  
 نسب الى ما يميزه اي الجسم النامي يكون مقوما له واذا الى  
 ما يميزه اي الجسم يكون مقسما له والفصل المقوم  
 للعالي اي للفوقاني من الجنس والنوع مقوم للسافل  
 اي للتداني منهما فالفصل المقوم للجسم المقوم للجسم النامي  
 والمقوم للجسم النامي مقوم للحيوان وانما كان كذلك  
 لان العالي كالجسم مثلا داخل في قوام السافل اي الجسم  
 النامي وجزءه فيكون العالي مقوما للسافل واذا كان العالي  
 مقوما للسافل كان مقوما ايضا مقوما للسافل لان مقوم  
 المقوم مقوم واذا تقرر هذا فنقول كل فصل يقوم العا  
 فهو يقوم السافل ولا عكس بالمعنى اللغوي فليس كل فصل  
 يقوم السافل فهو يقوم العالي اذ الموجبة الكلية لا تنعكس  
 كلية نعم تنعكس جزئية فبعض ما يقوم السافل يقوم العالي  
 والفصل المقسم بالعكس اي بعكس الفصل المقوم فكل  
 فصل يقسم السافل يقسم السافل يقسم العالي لان معنى  
 تقسيم السافل تحصيله في نوع واذا حصل حصل العالي  
 لكون السافل اخص واستلزام وجود الاخص وجود  
 الاعم فثبت هذه الموجبة الكلية وهي كل فصل يقسم  
 السافل يقسم العالي وقد عرفت انها لا تنعكس كلية فليس كل



فصل يقسم العالي يقسم السافل بل تنعكس خبرية فبعض  
ما يقسم العالي يقسم السافل الرابع من الكليات الخاصة  
وهو الخارج عن الماهية المقول على ما تحت حقيقة واحدة  
فقط قولاً عرضياً وفي العبارة بحث لأن في قوله الخارج  
يخرج غير العرض العام من الجنس والفصل والنوع لأنها  
ليست خارجة عن الماهية وبقوله فقط يخرج العرض العام  
لأنه مقول على أفراد حقيقة واحدة وعلى غيرها كما ينبغي  
فما عد الخائن الكليات يخرج عن التعريف وانطبق التعريف عليها  
فيكون قيد قولاً عرضياً مستدرجاً إلا أن يحمل على أنه ذكر بعد  
تمام التعريف ببيان الواقع توضيحاً وتبجاً للمقوم لا  
للاعتزاز والصواب حذفه لأن قوله الخارج مغر عنده  
ولعل إثباته سهو وقع في النسخ ولهذا حذف من العرض  
العام كما قال في تعريفه الخامس من الكليات العرض العام  
وهو الخارج المقول عليها وعلى غيرها فبقوله الخارج  
يخرج غير الخاصة وقوله على غيرها يخرج الخاصة لأنها  
مقولة على حقيقة واحدة فقط ويحتمل أن يسند خارج  
النوع والفصل إلى القيد الأخير لكن أسناداً خارجاً عنها  
إلى الأول أو فوق خروج الأنواع والأجناس والقصود مطلقاً  
وكل منها أي من الخاص والعرض العام ينقسم إلى العرض اللازم

اللازم والعرض المفارق وكل واحد من العرض اللازم والعرض  
المفارق ينقسم إلى أقسام فنقول في التقسيم أن امتنع  
انفكاكه أي انفكاكه كل واحد من الخا والعرض العام  
عن الشيء فلازم أما بالنظر إلى الماهية كالزوجية للأنثى  
فإنها لازمة لماهية الأربعة أو بالنظر إلى الوجود كالسود  
للجيشي فإنه لازم لوجود الحبشي وشخصه لماهية  
إذا ماهية الأشياء والسود لا يلزمه ثم اللازم سواء  
كان لازم الماهية أو لازم الوجود أمّا ببيان وهو الذي  
يلزم بصورة من تصور الملزوم فقط ككون الاثنين ضعف  
الواحد فإنه لازم يلزم من تصور الاثنين فقط تصوره  
لأن من أدرك الاثنين أدرك أنه ضعف الواحد وهذا  
هو الملزوم البين بالمعنى الإخصص المعتبر في الدلالة <sup>لتنزيهاً</sup> <sup>ميتة</sup>  
عند المحققين أو يلزم من تصورهما أي تصور اللازم  
والملزوم المجزم فاعل يلزم المقدار أي اللازم البين بطلق  
بالاشتراك على ما يلزم تصوره من تصور الملزوم فقط  
وهو الملزوم البين بالمعنى الإخصص وعلى ما يلزم من تصور  
اللازم والملزوم جزم العقل بالملزوم بينهما كالأقسام  
ممتساوية الأربعة فإنه يلزم من تصور الأربعة فقط  
تصور الانقسام لكن يلزم من تصور الأربعة وتصور



الانقسام الجزم بالزوم بينهما وهذا هو الزوم البين  
بالمعنى الاتم في كفايته ليكون الالتزام مقبولا <sup>اختلاف</sup>  
والمحققون على انه غير كاف والمعتبر هو الزوم البين  
بالمعنى الاخض كما ذكرنا وغير بين بالرفع عطف  
على قوله بين اي الازم اما بين وهو ما ذكرنا واما  
غير بين وهو بخلافه اي بخلاف البين والاعطف على  
قوله انا متمنع انفكاك اي ان لم يتمنع انفكاك عن الشيء  
بازكان جائزا لانفكاك عنه فعرض مفارق والعرض  
المفارق اما يدوم للمعرض كالفقرا الدائم او يزول عنه  
بسرعة كحمة المجل وصفرة الوجه او بطوء كالثوب  
والشيب فان قيل العرض المفارق كيف يدوم  
فانه لو كان دائما لربكن مفارقا لذات المراد بالمفارق  
المفارق بحسب الامكان سواء وقعت المفارقة  
بالفعل ام لم تقع أصلا فالذوام بحسب الواقع لا  
ينافي المفارقة بحسب الامكان **خاتمة** اي هذه خاتمة  
لمباحث الكل **اعلم ان للكل ثلث اعتبارات**  
احدها مفهوم الكل تسمى كليا منطقيا وهو ما لا  
يمنع نفس تصوره عز وقوع الشركة وثا بينها المعارض  
اي يعرض له الكلية وهو كونه غير مانع والفرق بين

بين المفهوم والمعرض ظاهر فان المفهوم هو ما  
لا يمنع نفس تصوره عز وقوع الشركة فيه والمعرض ما  
يعرض له الكلية كالحيون والانسا مثلا ومن المعلوم  
ان مفهوم الكل ليس بعينه مفهوم الحيوان ولا جزؤه  
بل هو خارج عنه صالح لان يحمل على الحيوان وعلى  
غيره كالانسان والناطق مما يعرض له الكلية في العقل  
وثالثها المجموع المركب من المفهوم والمعرض وتسمى  
كليا عقليا واذ انقرو هذا فنقول مفهوم الكل  
يسمى كليا منطقيا لان المنطقى انما بحث عنه ومعرضه  
يسمى كليا طبيعيا لانه طبيعة من الطبائع والمجموع  
المركب منها يسمى كليا عقليا لعدم تحققه الا في العقل  
وكذا الانواع الخمسة من الجنس والنوع والفصل  
والخاتمة والعرض العام يعتبر فيه الامور الثلاثة المذكورة  
فمفهوم الجنس وهو المقول على الكثرة المختلفة في <sup>جواب</sup>  
ما هو يسمى جنسا منطقيا ومعرض الجنس اي يعرض  
الجنس كالحيون والجسم الثامي مثلا يسمى جنسا طبيعيا  
والمجموع المركب منهما يسمى جنسا عقليا وكذا النوع  
وسائر الكليات الخمس واعلم ان الالف واللام في  
عوض عن المصنأ اليه وهو الضمير العائد الى الكل  
الانواع



اي وكذا النوع الخمسة فالكلبي جنس تحت النوع <sup>الكلبي</sup> وهي  
الخمس **فان قيل** اذا كانت الكلبيات انواعا يلزم ان يكون  
الجنس نوعا قلت لا محذور في ذلك فانه نوع باعتبار  
جنس باعتبار الحق وجود الكلبي الطبيعي في الخارج  
لا بمعنى الاستقلال بل بمعنى وجود اشخاصه وافراده  
فان افراده اذا كانت موجودة في الخارج وسو جزء من  
الافراد فيكون موجودا في الخارج بتعاوضنا واما  
الكلبي المنطقي والعقلي فلم يثبت وجودها في الخارج و  
النظرية خارج عن الصناعة فلذا ترك البحث عن وجودها  
**فصل في الموقوف واقسامه** اعلم ان الغرض من المنطق معرفة  
صحة الفكر وفساده والفكر اما التحصيل المجهولات  
النسوية والنصديقية فيكون للمنطق طر فان تصور  
ونصديقات ولكل منهما مباد ومقاصد فمباد  
التصورات الكلبيات الجنس ومقاصدها الموقوف و  
القول الشارح والمصنف لما فرغ من مباد مباد  
التصورات شرعي في المقاصد فقال موقوف الشيء ما يقال عليه  
اي الشيء لا فائدة تصوره فقوله ما يقال عليه جنس يشمل  
للموقوف وغير وقوله لا فائدة تصوره يخرج ما عداه  
ولا ينتقض بالجنس والعرض العاقل مع انها يقال ان

يقال ان على الشيء لا فائدة تصوره لانه لا يراد بالتصور  
تصوره بوجه قما والا لجاز ان يكون الاعم والاخص  
معرفا لكنه لم يخرج كما سيجي بالمراد تصوره بالكنه  
كما في الحد التام او بوجه يميزه عن جميع ما عداها  
كما في غير الحد التام والجنس والعرض العاقل وان  
افاد تصور الشيء بوجه فالكلمة لم يفيد ان تصوره  
بالكنه او بوجه يميزه عن جميع ما عداه ويشترط  
ان يكون الموقوف مساويا للموقوف بحيث يصدق كل منها  
على جميع افراد الاخر وكذا يشترط ان يكون احلي واوضح  
من الموقوف وانما اشترط ان يكون مساويا لانه لا يخفى  
من ان يكون نفس الموقوف او غيره لا سبيل الى الاول لان  
الموقوف معلوم قبل الموقوف والشيء لا يعلم قبل نفسه  
فتعتبر ان يكون غير الموقوف ثم ذلك الغير لم يخرج  
ان يكون اعم ولا اخص لما سذكر فتعتبر ان يكون  
مساويا واذا اشترط ان يكون مساويا اجلي  
فلا يصح التعريف بالاغم والاخص والمساوي معرفة  
والاخص وانما لم يخرج بالاعم لان المقصود من التعريف  
انما تصور الموقوف بالكنه او بوجه يميزه عن جميع



ماعداه والاعم لا يفيد شيئا منها وانما لم يجز بالاختص  
لانه اقل وجودا في العقر وما هو اقل وجودا في العقل  
يكون اخفى وانما لم يجز بالمساوي معرفة لانه الموقوف  
يجب ان يكون اقدم معرفة من الموقوف وما يساوي الشيء  
في المعرفة والجهالة لا يكون اقدم معرفة فلا تعرف  
الحركة بما ليس يسكون تساوي الحركة والسكون معرفة  
وجاهلة فان فرغ في احد هاتين الاخرى من جهل  
احدهما جهل الاخر وانما لم يجز بالاخفى  
لان المساوي لما لم يصح فالاخفى بطريقه الاولى  
والتعريف بالفضل القريب حد وبالخاصة رسم  
فان كان الفصل القريب والخاصة مع الجنس القريب  
فتاقر اما الحد ان كان بالجنس والفصل القريبين  
واقارسم ان كان بالخاصة والجنس القريب والا  
اي وان لم يكن كل واحد من الفصل والخاصة مع  
الجنس القريب بل يكون وحده او مع الجنس البعيد  
فتاقر اما حد ان كان بالفصل القريب وحده  
اوبه وبالجنس البعيد واقارسم ان كان بالخاصة  
وحدها اوبها وبالجنس البعيد فالموقوف اربعة

20  
اربعة اقسام الاول الحد التاقر وهو بالفضل  
والجنس القريبين الثاني الحد الناقص وهو  
بالفضل القريب وحده اوبه وبالجنس البعيد  
الثالث الرسم التام وهو بالخاصة والجنس القريب  
وحده اوبه وبالجنس البعيد <sup>الخاصة</sup> الرابع الرسم الناقص  
هو بالخاصة وحدها اوبها وبالجنس البعيد ولم يعتبروا  
التعريف بالعرض العام فلا يصلح معرفا لقصوره عن  
افادة التعريف ولا جزء معرف لانه لو كان جزءا كان <sup>معرفة</sup> لخاصة  
او مع الفصل ولا فائدة في صفة مع احدهما فلماذا  
استقط العرض العام عن الاعتناء في التعريف وانما  
ذكر في بابا الكمليات استيفاء لاقسام الكل <sup>واعلم</sup>  
ان المتأخرين اعتبروا في التعريف ان يفيد تصور  
المعرف اما بالكنة او بوجه يميزه عن جميع ماعداه  
فلماذا شرطوا المساواة بين التعريف والمعرف واخرجوا  
الاعم والاخص عن صلاحية التعريف اصلا فالتعريف  
سواء كان تاما او ناقصا لم يجز بالاعم والاخص  
عندهم واما المتقدمون فاعتبروا التصور بالكنة  
او بوجه ما سواء كان مع التصور بالوجه يميزه عن جميع  
ماعداه او عن بعض ماعداه والامتيان عن جميع



ما عداه ليس بواجب عندهم فلماذا جوزوا التعريف  
بالاعم والاحص لكن خصصوا هذا الجواز بالتعريف  
الناقص دون التام كما قال وقد اجيز في التعريف  
الناقص ان يكون اعتم من المعرف وهذا اشار  
الى مذهب المتقدمين وهو الصواب عند المحققين  
فان قيل كما اجيز في التعريف الناقص كون المعرف اعم  
كذلك اجيز ان يكون احص فلم تركه المصنف قلت لانه  
قرب الاحص الى المعرف اكثر من قرب الاعم فاذا جوز  
التعريف بالاعم فيجوز الاحص بطريق الاولى فلماذا لم  
لم يذكره اعتماده على فهم المتعلم واحصا في العباد  
وهذا كما قال في تعداد ما لم يقع معر فالا يصح بالاعم  
والاحص والمساوي معرفة والاحص في ترك المبين مع  
لا يقع معر فايضا وانما ترك بناء على ان التعريف لما لم  
يجز بالاعم فباين بطريق الاولى لانه في غاية البعد عن المعرف  
والحاصل ان التعريف بالاعم والاحص لم يخرج عن المتأخرين  
مطلقا اني التعريف التام والناقص وعند المتقدمين  
لم يخرج في التعريف التام ايضا وانما في التعريف الناقص فحائز  
كاللفظي اي كالتعريف اللفظي فانه يجوز ايضا بالاعم  
والاحص وهو اي التعريف اللفظي ما يقصد به تفسير

تفسير مدلول اللفظ بان لا يكون اللفظ واضح الدلالة على  
معنى فيفسر بلفظ واضح دالا على ذلك المعنى كقولك  
الغضنفر الاسد والعقار الخمر وليس هذا تفريغا  
حقيقيا يراد به افادة تصور غير حاصل وانما المراد تعيين  
ما وضع له اللفظ من سائر المعاني ليلتفت اليه ويعمل  
موضوع باثره وحاصله ان يقصد تفسير صورة  
حاصله من سائر الصور بانها المرادة بلفظ كذا **فصل**  
في التصديقات ولما وقع عن مباحث التصورات و  
مبادئها ومقاصدها شرع في التصديقات ولها  
ايضا مبادئ ومقاصد فمبادئها القضايا واقسامها  
واحكامها ومقاصدها القياس والحجة ولا بد من  
تقديم المبادئ لوقف مقاصدها عليها فلماذا قدم  
القضايا وقال في تعريفها القضية قول يحتمل الصدق  
والكذب فالقول وهو اللفظ المركب او المفهوم العقل  
المركب جنس يشمل القضية وغيرها من المركبات التقينية  
والانشائية والجزئية المشكوكه وقوله يحتمل الصدق  
والكذب يخرج ما عدا القضية وانطبق التعريف عليها **فان قيل**  
الجزئية المشكوكه محتملة للصدق والكذب هو الكذب داخل في التعريف



المحتمل للصدق والكذب هو الحكم والمشكوك عارية عنه كما عرفت  
في صدر الكتاب فتكون خارجة عنه **واعلم** ان اطلاق الخبر على المشكوك  
ليس بالخصصة لا بالخبر والمحتمل الصدق والكذب والمشكوك ليس  
كذلك بل بالمجاز اما باعتبار ان صورة صورة الخبر او باعتبار  
اشتماله على اكثر اجزاء **ثم القضية** اما حملية او شرطية كما قال  
فان كان الحكم فيها بثبوت شئ لشيء كقولنا الانسان كاتب  
والحيوان الناطق منتقل بنقل قدميه وزيد عاليرياقنه  
زيد ليس بعالم ونفيه بالجر عطف على قوله بثبوت اي ان كان  
الحكم بثبوت الشئ كما قرأ ونفي شئ عنه اي عن شئ كقولنا  
لا شئ من الاشياء بحجر فحملية اي بالقضية حملية وهي اما  
**موجبة** ان حكم فيها بالثبوت المذكور واما سالبة ان حكم فيها  
بالنفي المذكور **ثم الحملية** لا بد لها من ثلاثة امور الاول  
المحكور عليه ويسمى المحكوم عليه موضوعا لانه وضع ليحمل  
الثاني المحكوم به ويسمى المحكوم به محمولا للحمله على  
الاول الثالث النسبة بينهما **بها** يرتبط الثاني  
بالاول وكما ان المحموم من احق المحكوم عليه وبه  
ان يعبر عنهما بلفظين كذلك

كذلك من حق النسبة الحكمية ان يعبر عنها بلفظ واحد علميا  
وكذلك اللفظ الدال على النسبة يسمى رابطة لدلالاتها على النسبة  
الرابطة تسمية للدال باسم المدلول ثم الرابطة اداة لانها  
تدل على النسبة التي هي غير مستقلة لتوقفها على المحكوم عليه  
وبه والدال على المعنى الغير مستقل يكون اداة فالرابطة  
اداة لكنها قد يكون في قالب الاسم كقولنا زيد هو عاليرياقنه  
تكون في قالب الكلمة كقولنا في زيد كان قائما ومن ههنا  
يعلم ان لفظة هو وكان ليست رابطة حقيقة  
بل استعيرت للرابطة ولهذا قال وقد استعير لها  
اي للرابطة هو مفعول بالمرسئ فاعله لقوله استعير  
وقد استعير للرابطة لفظة هو كما في المثال المذكور  
واعلم ان الرابطة لا تخص لفظة هو وكان بل كل  
ما يد على الربط فهو رابطة تحرك الكسرة نحو زيد  
وبير واست في نحو زيد وبير واست في نحو زيد قائم  
است وغيرها ما يد على الربط والاى وان لم يكن  
الحكم في القضية بالثبوت والنفي المذكورين فشرطية  
اي بالقضية شرطية فالحملية هي التي حكم فيها بثبوت  
شئ لشيء او بنفي شئ عن شئ والشرطية هي التي حكم فيها  
بنفي ذلك كما سيجي والشرطية هي التي حكم فيها بثبوت نسبة



او ينفقها على تقدير نسبة اخرى ان كانت متصلة  
 وبتنا في نسبتين اولتنا في فهمنا ان كانت منفصلة  
 ويسمى الجزء الاول من الشرطية مقدما لتقدمه  
 في الذكر والجزء الثاني فيها يسمى تاليا لكونه تابعا  
 للاول فالسابع بمعنى التبع والموضوع في الجملة ان كان  
 شخصا بان يكون جزئيا حقيقيا مخوذا عالم زبدي ليس  
 بمجر سميت القضية محصورة شخصية وان كان  
 الموضوع نفس الحقيقة بان لا يراد منه الافراد نحو الحيوان  
 جنس الانسان نوع فطبيعة اي القضية طبيعية لان الحكم  
 بالجنسية والنوعية ليس على افراد الحيوان والاشياء بل على نفس  
 حقيقتها وطبيعتها ثم القضايا الطبيعية غير معتبرة  
 في العلوم ولهذا تركها الشيخ الرس في الشفا حيث نلت  
 القسمة وحصر الشخصيات والمحصورة والمهملة والآ  
 اي وان لم يكن الموضوع جزئيا حقيقيا ولا نفس الحقيقة  
 بل يكون الموضوع افراد الحقيقة فلا يخفى من ان يبين هذه  
 القضية كمية افراد الموضوع اي كليتها وجزئيتها اوليين  
 فان يبين فيها كمية افرادها كلا او بعضا محصورة اي القضية  
 محصورة لحصر افراد الموضوع وهي بالكلية ان يبين كمية الافراد

الافراد كلا لحوكل انسان حيوان ولا شئ من الاشياء  
 بمجر او جزئية ان يبين كمية الافراد بعضا لحو بعض الحيوان  
 انسان وليس بعض الحيوان با انسان وكل واحد من كمية  
 والجزئية اما موجبة او سالبة فالمحصورات اربع وما  
 اي اللفظ الذي يحصل به البيان اي بيان كمية الافراد  
 كلفظ الكل والبعض في الموجبة الكلية والجزئية ولفظ  
 لا شئ وليس بعض في السالبة الكلية والجزئية يسمى  
 سورا لان اللفظ الذي يبين كمية الافراد يحصر الافراد  
 ويحيط بها كما ان سورا لبلد يحصر البلد ويحيط بها  
 والآء وان لم يبين فيها كمية الافراد لا كلا ولا بعضا  
 نحو الانسان كاتب الانسان ليس بكاتب فمهملة اي القضية  
 مهملة لا مال بيان كمية الافراد فيها والمهملة تلازم  
 الجزئية فانه اذا صدق الانسان كاتب صدق بعض الاشياء  
 كاتب لا محالة وبالعكس فهما ملل زمان واعلم ان الموجبة  
 المحلولة تستدعي وجود الموضوع ثم الحكم اما ان يكون  
 ا على افراد الموضوع المحققة في الخارج الموجودة فيه  
 وهي القضية الخارجية كقولنا كل ج ب على معنى  
 ان كل ما يصدق عليه ج في الخارج فهو ب واقما ان  
 لا يكون على الافراد الموجودة في الخارج بل يكون على الافراد

بعض صواب وبقا في اسوار  
 سورتي جني سورة بالضم من سورة  
 وسورة جني سورة بالضم من سورة  
 القرآن في قوله تعالى وانما سميت  
 من القرآن سورة بالضم من سورة  
 سورة لان القرآن في قوله تعالى وانما سميت  
 حتى يشكك المنازل الرفيعة بالضم من سورة  
 القرآن والسورة اسم للمفردة الرفيعة ومنه  
 سور البناء لا ارتفاعا قرحا ج

اي هو ب على معنى  
 ان كل ما يصدق عليه ج في الخارج فهو ب واقما ان  
 لا يكون على الافراد الموجودة في الخارج بل يكون على الافراد



المقدرة الموجودة في الخارج وهي القضية الحقيقية  
 كقولنا كل **ج** **ب** على معنى ان كل **ل** يوجد **ك** **ج** فهو بحث  
 لو وجد **ك** **ب** فالحكم ليس على افراد **ج** الموجودة في  
 الخارج فالحكم مقصور على الافراد المقدرة الوجود  
 كقولنا كل غنقاء طائر وان كانت موجودة فالحكم  
 ليس مقصورا على افراده الموجودة في الخارج بل عليها  
 وعلى افراده المقدرة الوجود ايضا فكل انسان حيوان  
 ولما ان لا يكون على الافراد الموجودة في الخارج ولا  
 المقدرة فيه بل على الافراد الموجودة في الذهن فقط  
 وهي القضية الذهنية كقولنا شريك الباري معدوم  
 فانا افراد الموضوع ليست موجودة في الخارج ولا مقدرة فيه  
 لعدم امكان التقدير لكن موجودة في الذهن والى كل ما  
 ذكرنا مفعلا اشار مجملا ولا بد في الموضوع وجود  
 الموضوع محققا وهي الخارجية او مقدرا فالحقيقية  
 او ذهنا فالذهنية **واعلم** ان السالبة تقتضي وجود  
 الموضوع ايضا في الذهن من حيث ان السلب حكم فلا بد له  
 من تصور المحكوم عليه لكن انما يعتبر هذا الوجود حال  
 الحكم اي مقدار ما يحكم الحاكم بالمحمول على الموضوع كخطبة  
 مثلا وذلك الوجود الذهني الذي يقتضيه الحكم مغاير للوجود

للوجود يقتضيه ثبوت المحمول للموضوع فان وجود الثاني انما  
 يعتبر بحسب ثبوت المحمول للموضوع ان دائما فداثما وساعة  
 فساعة وان خارجا فخارجا وان ذهنا فذهنا واما  
 الوجود الاول الذي يقتضيه الحكم فهو انما يعتبر حال الحكم  
 كما ذكرنا هو الوجود الذي تشارك الموجبة والسالبة في  
 اقتضائه لكن صدق الموجبة يتوقف على الوجود الثاني  
 بخلاف السالبة تأمل وقد يجعل حرف السلب كلفظ لا غير  
 وليس جزءا من جزء اي من جزء القضية كالموضوع والمحمول  
 فيسمى جزء القضية الذي جعل حرف السلب جزءا منه معدوما  
 والقضية معدولة موجبة او سالبة كقولنا اللاحق حماد  
 والجماد لا عالم ولا شيء من لاجى بعالم او من العالم بل لاجى  
 وقد يكون حرف السلب جزءا من المحمول ولا من الموضوع  
 فالقضية حسنة سميت محصلة ان كانت موجبة وبسيطة  
 ان كانت سالبة **واعلم** ان نسبة المحمول الى الموضوع ايجابية  
 كانت او سلبية اذا قيست الى نفس الامور ان تكون مكثفة  
 بكيفية الدوام الى غير ذلك من الكيفيات فاذا قلت كل انسان  
 حيوان ونظرنا الى نسبتها في الواقع وجدناها ضرورية  
 واذ قلنا كل انسان كاتب وجدناها لا ضرورية فالضرورة  
 واللا ضرورة في المثالين هي كيفية النسبة ثم تلك الكيفية

بكيفية الضرورية او اللا ضرورية  
 واما ان يكون مكثفة



الثابتة في نفس الامر قد لا يصريح بها اللفظ ولا ملاحظة  
وقد يصريح بها اما لفظا او ملاحظة كما قال وقد يصريح  
بكيفية النسبة فموجهة اى بالقضية موجهة وما اى الذي  
يحصل به البيان اى بيان الكيفية كالضرورة واللا ضرورة  
في المثالين المذكورين وجهة للقضية فان كانت القضية <sup>بلفظة</sup>  
فجهتها لفظ الضرورة واللا ضرورة فان كانت معقولة  
فجهتها حكم العقل بان النسبة مكيفة بكيفية كدام القضية  
الموجهة التي يبحث عنها وعن احكامها من العكس والتأقض  
خمس عشرة منها بسيطة وهي التي تكون معناها اما  
ايجابا فقط ومنها مركبة وهي التي معناها مركب  
من ايجاب وسلب اما البسيطة فثمان كما اشار الى تعدادها  
وتقديمها بقوله فان كان الحكم في القضية بضرورة النسبة  
الايجابية او السلبية مادام ذات الموضوع موجودة  
فضرورية لاشتمالها على الضرورة كقولنا كل انسان حيوان  
بالضرورة ولا شئ من الانسان يلحق بالضرورة فان ثبت  
الحيوانية للانسان وسلب المجردة عنه ضروري مادام ذات  
الاشتمال موجودة او مادام وصفة عطف على قوله مادام  
ذات الموضوع اى ان كان الحكم بضرورة النسبة مادام  
وصف الموضوع موجودا اى بشرط وصف الموضوع فشرط

فشرط عامة كقولنا بالضرورة كل كاتب محرك الاصابع  
مادام كاتب بالضرورة لا شئ من الكاتب ساكن الا صايج  
مادام كاتب فان ثبت التحرك وسلب السكون عنه ليس  
ضروريا مادام ذاته موجودة بالضرورة بشرط  
الوصف وهو الكتابة واعلم ان ما صدق عليه الموضوع  
من الافراد يسمى ذات الموضوع ومفهوم الموضوع يسمى  
وصف الموضوع وعنوانه والوصف العنوان قد يكون  
عين الذات ان كان عنوانا للنوع كقولنا كل انسان حيوان  
فان مفهوم الانسان عين ما هيته افرادة وقد يكون جزءا له  
ان كان عنوانا للجنس والفصل كقولنا كل حيوان حساس  
فان مفهوم الحيوان جزء ماهية افرادة وقد يكون خارجا عنه  
ان كان عنوانا للخاصة او للعرض العاقر كقولنا كل صائغ  
وكل ماش حيوان فان مفهوم الصاحك والماشى خارج  
عن ذات الموضوع اى افراده وبما ذكرنا يحصل الفرق الجلي  
بين الوصف والذات فليتأمل وانما سميت مشروطة لا  
على شرط الوصف وعامة لكونها اعتمدت من المشروطة الى الصفة  
التي ستعرفها في المركبات وقد يقال المشروطة  
العامة على القضية التي حكم فيها بضرورة النسبة في جميع  
اوقات ثبوت الوصف للموضوع والفرق بين المعنيين ان

شتمالها



وصف الموضوع ان لم يكن له دخل في تحقق ضرورة  
النسبة صدقت المشروطة بالمعنى الثاني دون الاول كقولنا  
بالضرورة كل كاتب انسان مادام كاتباً فانه يحكم  
بضرورة ثبوت المحمول للموضوع في جميع اوقات وصف  
الموضوع فان ثبوت انسانية لذات الكاتب ضروري في جميع  
اوقات وصفه اي الكتابة لكن ليس ضرورياً له بشرط الكتابة  
فتصدق المشروطة بالمعنى الثاني دون الاول وان كانت  
الوصف الموضوع دخل في تحقق ضرورة النسبة فلا تجلو  
اما ان يكون ذلك الوصف ضرورياً لذات الموضوع في  
وقت من اوقات اولاً يكون وان كان ضرورياً في وقت من الاوقات  
صدق المشروطة بالمعنيين كقولنا كل منخسف مظلم  
مادام منخسفاً سواء كان بشرط كونه منخسفاً او بلا  
اعتبار الا اشتراطاً **أما** صدق المشروطة بالمعنى فلا يثبت  
الا ظلام ضروري لذات الموضوع اي القمر بشرط وصفه  
وهو الانخساف **وأما** صدقها بالمعنى الثاني فلا يثبت  
الا ظلام ضروري للقمر في جميع اوقات وصفه اي الانخساف  
وان لم يكن وصف الموضوع ضرورياً لذات الموضوع في وقت  
صدق المشروطة بالمعنى الاول دون الثاني كقولنا بالضرورة  
كل كاتب متحرك الا صابع مادام كاتباً فان ثبوت التحرك

التحرك ضروري لذات الموضوع اي افراد الكاتب بشرط وصفه  
وهو الكتابة ولكن ليس ضرورياً له في جميع اوقات الوصف  
اذ الوصف وهو الكتابة ليس ضرورياً لذات الموضوع في وقت  
من الاوقات فالتحرك التابع لكتابة لا يكون ضرورياً لذات  
الموضوع فتصدق المشروطة بالمعنى الاول دون المعنى الثاني  
**واعلم** ان ما ذكره المصنف في تعريف المشروطة لمجمل المعنيين  
لان قوله مادام وصفه لمجمل ان يراد به شرط الوصف فتكون  
مشروطة بالمعنى الاول ومجمل ان يراد به مادام الوصف  
بلا اعتبار الا اشتراطاً فتكون مشروطة بالمعنى الثاني او وقت  
معين عطف على قوله مادام ذات الموضوع اي ان كان الحكم  
بضرورة النسبة في وقت معين فوقيته مطلقة كقولنا  
بالضرورة كل قمر منخسف وقت حيلولة الارض بينه وبين  
الشمس ولا شيء من القمر منخسف وقت التربع فان ثبوت  
الانخساف للقمر وسلبه عنه ضروري في وقت معين اي  
وقت الحيلولة والتربع **وأما** سميت وقته لاعتبار  
تعيين الوقت فيها ومطلقة لعدم تقييدها بالادوام  
واللا ضرورة ولهذا اذا قدرت بالادوام حذفت **اللام**  
من اسمها فكانت وقته كما سميت في المركبات وغير  
معين عطف على قوله معين اي ان كان الحكم بضرورة



النسبة في وقت غير معين فننتشره مطلقا كقولنا بالضرورة  
كل انسان متنفس في وقت ما ولا شيء من الاشياء بمتنفس  
في وقت ما فان ثبوت النفس بلا انسان وسلبه عنه ضرورة  
في وقت غير معين وانما سميت منتشرة لاحتمال الحكيم  
كل وقت فيكون منتشرة في الاوقات ومطلقة كما ذكرنا  
في الوقت المطلقة او بدوامها عطف على قوله بضرورة  
النسبة اي ان كان الحكم بدوام النسبة مادام الذات  
اي مادام ذات الموضوع موجودا دائمة وانما سميت  
دائمة لاشتغالها على الدوام وانما سميت مطلقة  
لان الدوام فيها غير مقيد بوصفا ووقت كقولنا  
كل انسان حيوان دائما ولا شيء من الاشياء بحر دائما  
فان الحكم فيها بدوام ثبوت الحيوانية للانسان وسلب  
الحجوية عنه والفرق بين الدوام والضرورة ان الضرورة  
تستلزم الدوام ولا عكس اما الاول فلان ثبوت  
المحمول للموضوع اذا كان ضروريا يكون دائما لا محالة  
واما الثاني فلان ثبوته قد يكون دائما ومع ذلك  
يمكن لا نفصكا كحشد ثبت الدوام لا الضرورة  
او مادام الوصف عطف على قوله مادام الذات  
اي انما كان الحكم بدوام النسبة مادام وصف الموضوع

الموضوع موجودا فعرفية عامة ومثالها الجايا  
وسلبها ما قرنته المسترورة العامة والفرق بينهما  
كالفرق بين الدائمة والضرورية وانما سميت  
عرفية لانك اذا قلت لا شيء من النائم مستيقظ  
ولم يذكر مادام نائما يفهم العرف ان سلب الاستيقاظ  
عن ذات النائم ليس دائما بل مادام نائما فلما كان  
هذا المعنى في سالبها مأخوذا من العرف نسبت اليه  
وعامة لانها اعم من العرفية الخاصة التي سمى في  
او بفعليتها عطف على قوله بضرورة النسبة اي ان لم  
يكن الحكم بضرورة النسبة ولا بدوامها بل يكون  
بفعليتها فامطلق العامة كقولنا كل انسان بمتنفس  
بالاطلاق العام ولا شيء من الاشياء بمتنفس  
بالاطلاق العام فان ثبوت النفس للانسان وسلبه  
ليس ضروريا ولا دائما بل بالفعل اي المحمول ثابت  
للموضوع او مسلوب عنه في الجملة وانما سميت  
مطلقة لادان القضية اذا اطلقت من غير تقييد  
بالادوام واللا ضرورة او باللا ضرورة يفهم منها  
فعلية النسبة وعامة لانها اعم من الوجودية  
الدائمة والوجودية اللا ضرورة كما ستعرف

المركبات

عنه



في المركبات او بعدم ضرورة خلافا لما ان لم يكن  
بضرورة النسبة ولا بدوامها ولا بفعلها يكون الحكم  
بعدم ضرورة خلافا للنسبة فالممكنة العامة كقولنا  
كل نار حارة بالامكان العاقر تحكم فيها بعدم ضرورة  
السلب اذ السلب خلاف النسبة ولم يكن عدم ضرورة  
السلب لم يكن الايجاب ممكنا وكقولنا لاشئ من الحار  
يبارد بالامكان العاقر تحكم فيها بعدم ضرورة  
الايجاب اذ الايجاب خلاف النسبة ولو لم يكن عدم  
ضرورة الايجاب لم يكن السلب ممكنا فمعنى الموجبة  
ان سلب الحرارة عن النار ليس بضرورة ومعنى  
السالبة ان الايجاب البرودة للحار ليس بضرورة  
وسميت ممكنة لاشتغالها على معنى الامكان فعامّة  
لكونها اعظم من الممكنة الخاصة التي ستعرفها في المركبات  
**فهذه** القضايا المذكورة **بساط** لان معانيها اما  
ايجاب فقط او سلب فقط واما المركبات فجميع وهي  
بمعناها هي البساط المذكورة لكن مع تقييدها بالادوام  
الذاتي واللا ضرورة الذاتية كما قال وقد تقيّد الشرط  
والعرفية العامتان وتقيّد الوقائيات اي الوقبة  
والمنتشرة المطلقتان بالادوام الذاتي اي قد تقيّد

اي قد تقيّد كل واحدة من هذه القضايا المذكورة  
بالادوام الذاتي فتسمى المشروطة العامة المفيدة  
بالادوام المشروطة الخاصة منصوب على انه  
مفعول فتسمى وتسمى العرفية العامة المفيدة  
بالادوام العرفية الخاصة وتسمى الوقبة كقولنا  
المقيدة به العرفية وتسمى المنتشرة المطلقة  
المقيدة به المنتشرة فالمشروطة الخاصة ان كانت  
سوجبة كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع  
ما دام كاتباً دائماً فتربكها من مشروطة العامة  
موجبة وهي الجزء الاول ومطلقة عامه سالبة  
وهي مفهوم الادوام لان الايجاب المحمّل للموضوع  
اذا لم يكن دائماً كان السلب متحققاً في الجملة وهو  
هي معنى المطلقة العامة السالبة اي قولنا لا  
شئ من الكاتب متحرك الاصابع بالفعل وان كانت  
كقولنا بالضرورة لاشئ من الكاتب ساكن الاصابع  
ما دام كاتباً دائماً وتربكها من سالبة مشروطة  
عامة هي الجزء الاول وموجبة مطلقة عامة  
هي مفهوم الادوام لان سلب المحمّل على الموضوع  
اذا لم يكن دائماً كان الايجاب متحققاً في الجملة وهو معنى



الموجبة المطلقة العامة أي قولنا كل كاتب ساكن  
الأصابع بالفعل ومن ههنا تبين أن الاعتبار في  
إيجاب القضية المركبة وسلبها بإيجاب الجزء الأول  
وسلبه فإن كان الجزء الأول موجباً كانت القضية موجبة  
وإن كان سالباً كانت سالبة الجزء الثاني فخالف الجزء الأول  
في الكيف أي الإيجاب والسلب وموافقته في الكم أي  
الكلية والجزئية وسيجيء لهذا زيادة لتحقيق ومثال  
العرفية الخاصة إيجاباً وسلباً ما قرنته المشروطة  
الخاصة وتركيبها من العرفية العامة والمطلقة  
العامة التي هي مفهوم اللادوام كما عرفت وإنما  
قيّد اللادوام فيها بالذات لأن المشروطة الخاصة  
على ما عرفت هي المشروطة العامة المقيدة بالادوام  
والعرفية الخاصة هي العرفية العامة المقيدة به  
أيضا ويمنع تقييد المشروطة والعرفية العامتين  
بالادوام الوصف في أي كل واحد منهما دوام بحسب الوصف  
وإنما العرفية العامة فقط هي وإنما المشروطة العامة  
فلا تضر ضرورة بحسب الوصف فيكون دواماً بحسب  
الوصف لإحالة والدوام الوصف فيمتنع أن يقيد  
بالادوام الوصف بل إذا أراد تقييداً بقيد صحيح

صحيح فلا بد أن يقيد بالادوام الذاتي  
ويكون الحكم تحسب ضرورة النسبة دوامها بحسب الوصف  
مقيداً بالادوام بحسب الذات وتسميتهما بالخا صتين  
لكونهما أخضر من المشروطة والعرفية العامتين  
التي عرفتهما في البسائط إذ كلما وجد الخاصّة  
وجد العامّة ولا عكس وأما الوقتية فهي إزكاة  
موجبة كقولنا بالضرورة كل قمر منخفض وقت  
حيلولة الأرض بينه وبين الشمس دائماً فتربّعها  
من موجبة وقتية مطلقة هي الجزء الأول وسالبة  
مطلقة عامة هي مفهوم اللادوام وإن كانت  
سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من القمر منخفض  
وقت التربع دائماً فتربّعها من سالبة وقتية مطلقة  
هي الجزء الأول وموجبة مطلقة عامة هي مفهوم  
الادوام فالوقتية هي التي حكم فيها بضرورة ثبوت  
الموجود للموضوع أو سلبه عند في وقت معين من وقا  
الوجود للموضوع مقيداً بالادوام بحسب الذات  
والمنتشرة هي التي حكم فيها بضرورة الثبوت أو السلب  
في وقت غير معين لأنما بحسب الذات وتركيبها من موجبة  
منتشرة مطلقة وسالبة مطلقة عامة هي مفهوم



اللادام ان كانت موجبة وهي سالبة منتشرة  
 مطلقة وموجبة مطلقة عامة هي مفهوم  
 اللادوام ان كانت سالبة ومثاله الجابا قولنا  
 بالضرورة كل انسان متنفس في وقت ما لا دائما  
 وسلبا قولنا بالضرورة لا شيء من الاشياء متنفس  
 في وقت ما لا دائما وقد نقيدها المطلقة العامة  
 باللا ضرورة الذاتية فتسمى الوجودية باللا ضرورة  
 وهي ان كانت موجبة كقولنا كل انسان ضاحك  
 بالفعل لا بالضرورة فتركبها موجبة مطلقة  
 عامة هي الجزء الاول وسالبة ممكنة عامة هي مفهوم  
 اللا ضرورة لان ايجاب المحموس للموضوع اذا لم يكن  
 ضروريا كان هناك عدم ضرورة الجاب وهو  
 السالبة الممكنة العامة اي قولنا لا شيء من الاشياء  
 بضاحك بالامكان العاقر وان كانت سالبة كقولنا  
 من الاشياء بضاحك بالفعل لا بالضرورة فتركبها  
 من سالبة مطلقة عامة هي الجزء الاول وموجبة ممكنة  
 عامة هي المفهوم اللا ضرورة لان السالبة اذا لم يكن  
 ضروريا كان هناك عدم ضرورة السلب وهي الموجبة  
 الممكنة العامة اي قولنا كل انسان ضاحك بالامكان

بالامكان العام **واعلم** ان تقييد المطلقة العامة  
 وان صح باللا ضرورة الوصفية الا انهم لم يعتبروا هذا  
 التركيب ولم يتعرفوا احكامه ولهذا قيد اللا ضرورة  
 بالذاتية او باللا دوا **و** عطف على قوله باللا ضرورة  
 اي المطلقة العامة قد تكون مقيدة باللا ضرورة  
 وتسمى الوجودية اللا ضرورة كما عرفت **وقد** تكون  
 مقيدة باللا دوا وتسمى الوجودية اللا دوا  
 كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا دائما ولا شيء  
 من الاشياء بضاحك بالفعل لا دائما وتركبها من  
 مطلقتين عامتين اذ الجزء الاول مطلقة عامة و  
 الجزء الثاني هو اللادام وقد عرفت ان مفهومه  
 عامة فتكون مركبة من مطلقتين عامتين لكن احديهما  
 موجبة والاخرى سالبة وبالعكس كما عرفت **فخر**  
 وقد نقيدها الممكنة العامة اي الممكنة العامة وهي  
 التي حكم فيها باللا ضرورة الجانب المخالف للنسبة قد  
 نقيدها باللا ضرورة الجانب الموافق للنسبة ايضا  
 حتى يكون الحكم باللا ضرورة الجانبين وتسمى  
 الممكنة العامة كقولنا كل انسان كاتب بالامكان  
 الخاص ولا شيء من الاشياء كاتب بالامكان الخاص





والمعنى في الموجبة والسالبة ان ثبوت الكتابة للشيء  
وسلبها عنه ضروريان فيكون الحكم فيها بلا ضرورة  
الجانبين اي السلب والاحباب وتركيبها من مكشوتين  
عامتين احدهما موجبة والاخرى سالبة لكن لا فرق  
بين موجبتها وسالبتها بحسب المعنى بل الفرق  
انما يحصل بحسب التلفظ فان عبرت بالعبارة  
الاجابية فهو موجبة وبالعبارة السلبية فسالبة  
وهذه القضايا السبع المذكورة مركبات  
لان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة <sup>الضرورية</sup>  
اشارة الى ممكنة عامة مخالفتي الكيفية موافقة  
الكمية لما قيد لهما فتوله مخالفتي الكيفية  
موافقة الكمية صنفان للمطلقة العامة  
والممكنة العامة والكيفية عبارة عن الاحباب  
والسلب والكمية عن الكلية والجزئية وقوله  
لما قيد الجار يتعلق بالمخالفة والموافقة وما  
عبارة عن القضية والضمير الذي في قيد راجع  
باعتبار اللفظ والضمير المشتمل فيهما عائد الى  
اللا دوام واللا ضرورة وحاصل المعنى ان القضايا  
السبع المذكورة مركبات مفيدة باللا دوام واللا ضرورة

مركبات

اولا ضرورة واللا دوام اشارة الى مطلقة عامة  
واللا دوام اشارة الى ممكنة عامة مخالفتي للقضية  
بهما وتسميت مركبات لاشتمال معناها على الاحباب  
وسلب **فصل** في اقسام الشرطية والشرطية تنقسم  
الى متصلة ومنفصلة وكل واحد منهما تنقسم الى اقسام  
كما قال الشرطية اما متصلة ان حكم فيها يثبت النسبة  
على تقدير نسبة اخرى كقولنا ان كانت الشمس لعة  
فالنهار موجود فانه حكم فيها يثبت نسبة هي وجود  
النهار على تقدير نسبة اخرى وهي طلوع الشمس  
وهذه هي المتصلة الموجبة او بنفيها عطف  
على قوله يثبت نسبة اي المتصلة اما حكم فيها يثبت  
نسبة على تقدير اخرى وهي الموجبة او بنفي النسبة على  
تقدير اخرى وهي المتصلة السالبة واعلى ان ثبوت  
النسبة على تقدير اخرى عبارة عن الاتصال بين  
النسبتين فالحكم لنفيها يكون عبارة عن سلب الاتصال  
بين النسبتين فالمتصلة السالبة هي التي حكم فيها  
بسلب الاتصال لا باتصال السلب فان ما حكم  
باتصال السلب موجبة سالبة فاذا قلنا ليس  
ان كانت الشمس لعة فالتل موجود كانت سالبة

بقيت  
بحسب الكيف موافقتي بها  
بحسب الحكم فيكون انقضا  
المفيدة بها



لان الحكم فيها سلب الاتصال واذا قلنا ان كانت الشمس  
طالعة فليس يلزم وجود اكانت موجبة لان الحكم فيها  
بالا اتصال السلب ثم المتصلة سواء كانت موجبة  
اوسالبة اما لزومية ان كان ذلك الحكم بالاتصال  
اوسلب علامة بين المقدم والتالي كالمثالين المذكورين  
فان الحكم بالاتصال وسلبه فهما ليس بمجرد اتفاق  
المقدم والتالي في الواقع بالعلاقة بينهما نحو  
ذلك والمراد بالعلاقة ما يستلزم المقدم التالي والا  
اي ان لم يكن الحكم بالاتصال اوسلبه لعلاقة بل يكون  
لمجرد اتفاق المقدم والتالي فاتفافية كقولنا ان  
كان الاحسانا طقا فالجوارح في الحق في الموجبة فانه  
حكم فيها بالاتصال لكونه لعلاقة اذ لا علاقة  
بيننا طقية الاحسان ونا حقية الجوارح بل لمجرد  
اتفاق اتفاق الطرفين وصدقهما في الواقع لانها  
وجد الكذب وكقولنا للاسود والاكابت ليس في  
البتة ان كان هذا اسود فهو كابت في المسألة لاتفاق  
الموجبة هي التي حكم فيها بثبوت الاتفاق والسالبة هي  
التي حكم فيها بسلب الاتفاق وكذا اللزومية الموجبة  
حكم فيها بثبوت اللزوم والسالبة هي التي حكم فيها بسلب

بسلب اللزوم ومنفصلة بالرفع عطف على قوله  
منصلة اي الشرطية اما متصلة ان حكم فيها بثبوت  
نسبة ونفيها على تقدير اخرى كما مر واما منفصلة  
ان حكم فيها بتنا في شيتين او لا تنا فيهما صدقا وكذبا  
وهي الحقيقة ما اذا لم تنفصل الحصة هي التي  
حكم فيها بسا في شيتين او عدم تنا فيهما في الصدق  
والكذب معا وهي اما موجبة اوسالبة فالمرجبة  
حكم فيها بتنا في شيتين في الصدق والكذب معا  
كقولنا هذا العدد اما زوج او فرد فان زوجية  
العدد وفردية متنافيان في الصدق والكذب  
اي لا يصدقان ولا يكذبان والتالية حكم فيها  
بعدم تنا في شيتين في الصدق والكذب كقولنا  
ليس البتة اما ان يكون هذا اسودا وكابتا فانها  
يصدقان او يكذبان فلا منافاة بينهما صدقا و  
كذبا او صدقا فقط عطف على قوله صدقا وكذبا  
اي وان كان الحكم بتنا في شيتين او عدم تنا فيهما  
في الصدق فقط فمناقعة الجمع وهي ايضا اما  
مرجبة اوسالبة فالمرجبة هي التي حكم فيها بتنا في  
الجزئين في الصدق فقط كقولنا هذا الشيء



لا شجر ولا حجر فانها يصدقان ولا يكذبان والا  
لكان شجر او حجر اسما او كذبا فقط عطف على  
قوله صدقا وكذبا اي وان كل منهما يتنا في ذنبتين  
او عدوتنا فيهما في الكذب فقط فمناعة الخلق  
هي موجبة او سالبة فالمرجبة كقولنا زيدا مات  
يكون في البحر ولا يعرف فانه حكم فيها بتنا في  
الجزئين في الكذب لان الكون في البحر علم لم يعرف  
صدقا ولا يكذبان والا لعرف في البر والالفة  
ليس اما ان يكون هذا الشيء شجرا او حجرا فانه  
حكم فيها بعدتنا في الجزئين في الكذب ولا لكان  
شجرا او حجرا معا فالمتفصل ثلثة اقسام  
حقيقة ومناعة الجمع ومناعة الخلق  
وكل منها اي من اقسام المتفصلة عناية ان كان  
التنا في بين الجزئين لذاتي الجزئين كالتنا في بين الزوج  
والفرد والشجر والحجر وكون زيد في البحر ولا يعرف  
فانه لذاته لا يحرر اتفاقهما فالعناية حكم فيها بالتنا في  
لذات الجزئين اي حكم بان مفهوم احدهما متناقض لمفهوم  
الاخر والا اي ان لم يكن التناحي لذات الجزئين فالتناقض  
فهي التي حكم فيها بالتنا في لذات الجزئين بل لحرر

مع عدم التناقض

بل لحرر ان التناقض في الواقع ان يكون بينهما متناقضا  
وان لم يقتض مفهوم احدهما ان يكون متناقضا  
لمفهوم الاخر كقولنا للاسود الاكاتب اما ان يكون  
هذا اسودا او كاتبا فانه لا منافات بين مفهوم  
الاسود والكاتب لكن انفق لحقق السواد وانتفاء  
الكابة فلا يصدقاه لانتفاء الكتابة ولا يكذبان  
لوجود السواد هذا في الحقيقة واقفا في مانعة الجمع  
وامانة الخلق فيمكن استخراجهما من هذا المثال  
ثم الحكم بالضرورة والعناد وغيرهما في الشرطية المصلحة  
والمفصلة ان كان على جميع التقادير من الازمان  
والاوضاع ثابتا للمقدم فكلية اي والسرطانية  
كقولنا كل ما كان زيدا انسانا فهو حيوان فالحكم بالزوم  
الحوائية للانسان ثابت على جميع التقادير من  
الازمان والاوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم  
او بعضها بالجر عطف على جميع التقادير اي ان لم يكن  
الحكم على جميع التقادير من الازمان والاوضاع بل  
يكون على بعض التقادير فلا يخلو لئلا يكون الحكم على  
بعض التقادير والازمان مطلقا او على بعضها مقيدا  
وان كان على بعضها مطلقا من غير تعيين جزئية



نحو قولنا قد يكون اذا كان الشئ حيوانا كان انثى  
 فان الحكم باللزوم ليس على جميع الازمان والامضاء  
 بل على بعضها مطلقا او معينا عطف على قوله  
 مطلقا اي ان كان الحكم على بعض الازمان معينا  
 فخصية كقولنا ان جئتني اليوم اكرمتك فاعلم  
 ان الامضاء والازمان في الشرطية بمنزلة الافراد  
 في الجملة فان كان الحكم باللزوم والعناد في زمان  
 معين فخصية ومخصوصة والاتقان بين كمية  
 الزمان جميعا وبعضه فمخصوصة والاتقنهامة  
 وبابه بيان الكمية لسمى سورافسور الموجبة الكلية  
 من المتصلة كلما ورها ومتى ومن المتصلة دائما  
 وسور السالبة الكلية منها ليس البتة وسور  
 الموجبة الجزئية منها قد يكون والسالبة الجزئية  
 منها قد لا يكون واطلاق لفظة لوان واما في الالصال  
 والافصال للاعمال وطرفا الشرطية اي المقدم و  
 التالي وان كانا بعد التركيب قضية واحدة لكنهما  
 في الاصل قضيتان اما جمليتان كقولنا كلما كان  
 الشئ انسانا فهو حيوان واما ان يكون العدد زوجا  
 او فردا او متصلتان كقولنا كلما كان الشئ انسانا

المنزلة الجزئية الحقيقية  
 المنزلة الحقيقية

انما هو ان يكون الحكم في بعض  
 المطلق او المعاني قضية

انسانا فهو حيوان وكلما لم يكن الشئ حيوانا فهو لم يكن  
 انسانا واما ان يكون ان كانت الشمس طالعة فالنهار  
 موجود واما ان لا يكون ان كانت الشمس طالعة لم  
 يكن النهار موجودا او منفصلتان كقولنا كلما كان  
 دائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا دائما اما  
 ان يكون منقسما بمتساويين او غير منقسم واما  
 ان يكون واما ان يكون اما ان يكون العدد زوجا  
 او فردا واما ان يكون اما ان يكون العدد لازوا  
 ولا فردا او مختلفتان في الحمل والانصال والافصال  
 بان يكون طرفاهما اما جملة ومتصلة او جملة و  
 منفصلة او متصلة ومنفصلة والامثلة غير  
 خافية على المتأمل ثم طرفا الشرطية وان كانا قبل  
 التركيب قضيتين تامتين الا انها خرجتا بزيادة  
 اداة الانصال او الالفصال عن التام فان قولنا  
 الشمس طالعة قضية فكون تامة في الاقادة لكن اذا  
 اوردنا اداة الانصال عليه وقولنا ان كانت الشمس  
 طالعة خرجت عن ان يكون قضية فكون خارجة  
 عن التام بزيادة اداة الانصال وكذا قولنا العدد  
 زوج قضية وبزيادة اداة الانصال عليه خرجت



عن التمام ولقد فرغنا عن تمام تعريف القضايا  
وتقسيمها الى الاقسام فحان لنا ان نشرع في  
بيان الاحكام وعلى الله التوكل وبه الاعتصام  
**فصل في التناقض** وهو حقيق بالتقدم على سائر  
الاحكام لتوقف غيره عليه فلذا قدمه وقال في تعريفه  
التناقض اختلاف قضيتين خرج اختلاف مفردين  
ومفرد وقضية ثم الاختلاف قد يكون بحيث يلزم  
لذاته من صدق كل من القضيتين كذبا لاخرى  
ومن كذب كل صدق الاخرى وقد لا يكون كذلك  
وبقوله بحيث يلزم لذاته اي لذات الاختلاف من  
صدق كل من القضيتين كذبا لاخرى وبالعكس  
خرج الاختلاف الذي لا يلزم منه ذلك فانه لا يوجب  
تحقق التناقض كالاختلاف الذي بين قولنا زيد  
ساكن زيد ليس يتحرك فانه لا يوجب تحقق  
التناقض لصدق كل من القضيتين وكما لا يوجب  
الذي بين قولنا زيد انسان زيد ليس بناطوق  
فانه وان لم يفر من صدق كل كذبا لاخرى وبالعكس  
لكن لذات الاختلاف بل بواسطة انجاب احدهما  
في قوة الجواب في الاخرى وسلب احدهما

في كذا وكذا

في كذا وكذا

وسلب احدهما في قوة سلب الاخرى وكما لا يوجب  
الذي بين الموجبة والسالبة الكليتين او الجزئيتين  
مخوف لنا كل انسان حيوان ولا شيء من الانساق  
بحيوان وبعض الانساق حيوان وبعض الانساق ليس  
بحيوان فانه وان لم يفر من ذلك لكن لذات الاختلاف  
بل لخصوص المادة ولو كان لذات الاختلاف لزم تحقق  
التناقض في كل كليتين او جزئيتين وليس كذلك فخرج  
ما عدا التناقض عن التعريف وانطبق عليه ثم بين  
الاختلاف لمعتبرة في تحقق التناقض فقال ولا بد  
في التناقض من اختلاف اي اختلاف القضيتين  
في الكيف اي الاجاب والسلب وفي الكم اي الكلية  
والجزئية وفي الجهة اي الضرورة والامكان والديموم  
والاطلاق وغيرها من الجهات فالقضية ان كانت  
شخصية فلا بد من الاختلاف في الكيف وان كانت  
محصورة بين فلا بد مع ذلك من الاختلاف في الكم  
لصدق الجزئيتين وكذب الكليتين في كل مادة  
يكون الموضوع فيها اعم وان كانتا موجهتين  
فلا بد مع ذلك من الاختلاف في الجهة لصدق الممكنتين  
وكذب الضروريتين في مادة الامكان واعلم ان

ج



ان المهملة من المحصورات في الحقيقة لما قرأ فيها  
في قوة الجزئية تحكمها حكمها والاتحاد بالجر عطف  
على قوله الاختلاف اي كما لا بد من تحقق التناقض  
من الاختلاف في الامور الثلاثة المذكورة وهي  
الكيف والكم والجهة كذلك لا بد من الاتحاد فيما عداها  
اي فيما عدا الكيف والكم والجهة فلا بد من التناقض  
من اختلاف واتحاد اما الاختلاف ففي الامور  
الثلاثة المذكورة واما الاتحاد ففيها عداها  
واختلف في ذلك فقبل يجب الاتحاد في ثمانية اشياء  
الموضوع والمحمول والزمان والمكان والاضافة  
والشرط والقوة والفعل والجزاء والكل فلا يناقض  
زيد قائم عمر وليس بقاء لا اختلاف الموضوع ولا  
زيد قائم لزيد ليس بقاء عدا لا اختلاف المحمول ولا  
زيد قائم اي لزيد ليس بقاء اي نهاء الاختلاف  
الزمان ولا زيد قائم اي في المسجد زيد ليس بقاء  
اي في السوق لا اختلاف المكان ولا زيد اب اي  
ليكر زيد ليس باب اي لعمر ولا اختلاف ولا الجسم  
مفرق للبصر اي بشرط كونه ابيض الجسم ليس بمفرق  
للبصر اي بشرط كونه اسود لا اختلاف الشرط ولا الجنس

ولا الخمس في الدن مسكرا اي بالقوة الخمس  
في الدن ليس بمسكرا وبالفعل لا اختلاف القوة  
والفعل ولا الزنجي اسود اي بعبء الزنجي ليس  
باسود اي كمال لا اختلاف الجزء والكل فلهذا الوحدة  
الثمانية التي ذكرها القدماء في تحقيق التناقض  
واما عند المتأخرين فيكفي وحدتان وحدة  
الموضوع ووحدة المحمول والوحدات الباقية  
مندرجة فيها فوحدة الشرط والجزء والكل مندرجة  
في وحدة الموضوع ووحدة الزمان والمكان والاضافة  
والقوة والفعل مندرجة في وحدة المحمول وفك  
ظاهر عند التأمل وعند المحققين ان المعينة  
لحقق التناقض وحدة النسبة الحكمية فخر بر  
السلب واليجاب على شئ واحد فان وحدتها  
تستلزم الوحدات الثمانية وعدم وحدة شئ  
من الوحدات تستلزم الاختلاف النسبة ولا  
فلا حصر فيما ذكره لا ارتفاع التناقض باختلاف  
الالة نحو زيد كاتب اي بالقلم الواسطي زيد  
ليس بكاتب اي بالقلم التركي والعلة نحو النجار عامل  
اي لسلطان النجار غير عامل اي لغيره والمفعول به



مخزون دكا صار كبح عمر وازد ليس يضارب بيلها  
والمتين نحو عندي عشرون اي درهما ليس عندي  
عشرون اي دينار الى غير ذلك واعلم ان كيفية  
التناقض في القضايا الغير الموجهة معلومة  
لمجرد الاختلاف في الكيف والكم والجهة اذ  
الجهات كثيرة لا يعرف ان هذه الجهة مثلا مناقضة  
لاي جهة فلهذا بين حال القضايا الموجهة وفي  
غيرها فقال والنقيض للضرورة هو الممكنة  
العامة لان اثبات الضرورة في جانب لا يجاب  
وهو مفهوم الضرورية الموجبة مناقض لسلب  
الضرورة عن جانب الاجاب وهو مفهوم السالبة  
الممكنة وكذا اثبات الضرورة في جانب السلب  
وهو مفهوم الضرورية السالبة مناقض لسلب  
الضرورة عن جانب السلب وهو مفهوم الموجبة  
الممكنة والنقيض للدائمة هو المطلقة العامة  
لانا الاجاب في كل الاوقات وهو مفهوم الدائمة  
الموجبة بنا في السلب في بعض الاوقات وهو مفهوم  
المطلقة السالبة وكذا السلب في كل الاوقات وهو  
مفهوم العامة السالبة بنا في الاجاب في بعض الاوقات

في بعض الاوقات وهو مفهوم المطلقة الموجبة و  
النقيض للضرورة العامة هو الحينية الممكنة  
التي حكم فيها بسلب الضرورة بحسب الوصف  
عن الجانب المخالف للحكم وهي قضية بسيطة لم تذكر  
في البسائط واحتج اليها في نقيض بعض البسائط  
ونسبته الى المشروطة العامة كنسبة الممكنة العامة  
الى الضرورية فكما ان الضرورة الذاتية تنافي الا مكان  
الذاتي كذلك الضرورة الوصفية تنافي الامكان  
الوصفي ومن ههنا يعلم ان نقيض الوصفية  
المطلقة هو الممكنة الوقتية لان الضرورة بحسب الوقت  
المعين تناقض سلبها بحسب ذلك الوقت وكذا  
نقيض المنتشرة المطلقة هو الممكنة الدائمة لانه  
الضرورة في وقت ما بنا في سلبها في جميع الاوقات  
والنقيض للمعرفة العامة هو الحينية المطلقة  
التي حكم فيها بفعلية النسبة في بعض اوقات  
وصف الموضوع ونسبتها الى العرفية العامة  
كنسبة المطلقة العامة الى الدائمة فكما ان  
الدوام الذاتي بنا في الاطلاق الذاتي كذلك  
الدوام الوصفي بنا في الاطلاق الوصفي وهذا نقاب



البسيط واما النقيض للمركب فهو المفهوم المرتد  
 بين نقيضي الجزئين والمفهوم المرتد بالحقيقة  
 منفصلة مانعة الخلق مركبة من نقيضي الجزئين  
 فيكون طريق نقيض المركبة ان يخلل المركب بالجزئين  
 ويؤخذ لكل جزء نقيضه ويركب من نقيضي  
 الجزئين منفصلة مانعة الخلق فيقال افا  
 هذا النقيض واما ذلك ثم من احاط بالحقايق  
 المركبات ونقايط البسائط لا يخفى عليه طريق  
 اخذ نقيض المركبة وان غمغمه عليه فلينظر الى  
 المشروطة الخاصة المركبة من مشروطة عامة  
 موافقة لاصل القضية في الكيف ومن مطلقة  
 عامة مخالفة له في الكيف ايضا فان نقيضها  
 اما الحينية الممكنة المخالفة او الدائمة الموافقة  
 لان نقيض الجزء الاول اي المشروطة العامة الموافقة  
 هو الحينية الممكنة المخالفة ونقيض الجزء الثاني  
 اي المطلقة العامة المخالفة هو الدائمة الموافقة  
 فاذا قلنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع  
 بالامكان الحيني واما بعض الكاتب متحرك الاصابع  
 دائما وهذه المنفصلة المانعة الخلق المركبة من نقيضي

ما دام كاتبنا لا دائما  
 فنقيضها انا ليس  
 الكاتب متحرك  
 الاصابع مع

من نقيضي الجزئين واطلاق النقيض على هذا المفهوم  
 المرتد باعتبار انه لا زمر مساو للنقيض باعتبار  
 انه نقيض حقيقة اذ نقيض الشيء بالحقيقة  
 هو رفع ذلك الشيء والقضية المركبة لما كانت  
 عبارة عن مجموع قضيتين مختلفتين بالاجزاء  
 والسلب فنقيضها رفع ذلك المجموع والمفهوم  
 المرتد ليس نفس الرفع لكنه مساو له تا مل ثم هذا  
 المفهوم المرتد انما هو نقيض المركبة الكلية لكن  
 في المركبة الجزئية لا يكفي في نقيضها ما ذكرنا  
 من المفهوم المرتد بل الحق في نقيضها ان ترد  
 بين نقيضي الجزئين بالنسبة الى كل فرد من افراد الموضوع  
 فيقال في نقيضها كل فرد من افراد الموضوع لا  
 يخلو عن نقيضي الجزئين وانما لا يكفي المفهوم  
 المرتد في نقيض المركبة الجزئية لجواز كذب  
 الجسم والمفهوم المرتد معا ولينبه في مادة  
 الوحدة اللاوائية ليقاس سائر القضايا عليها  
 فنقول من الجائز ان يكون المحول ثابتا دائما لبعض  
 افراد الموضوع مسلوبا دائما عن الافراد الاخرى  
 كالحوان مثلا فانه ثابت دائما لبعض افراد الجسم



مسلوب دائما عن بعض اخر ففي هذه المادة تكذب  
 الجزئية اللاحقة والمفهوم المردد معا اما كذب  
 الجزئية اللاحقة اي قولنا بعض الجسم حيوان لا دائما  
 فلان مفهوم الجزئية اللاحقة ان يكون بعض افراد  
 الموضوع بحيث يثبت له المحول تارة ويسلب عنه اخرى  
 ولا شيء من افراد الموضوع في المادة المفروضة كذلك  
 اذ ليس شيء من افراد الجسم بحيث يثبت له الحيوان تارة  
 ويسلب عنه اخرى فنكذب الجزئية اللاحقة واما كذب  
 المفهوم المردد فلذلك كذب الموجبة والسالبة الكليتين  
 اللتين مركبتا المفهوم المردد منهما اما كذب الموجبة  
 الكلية اي قولنا كل جسم حيوان دائما فلان المحول  
 مسلوب دائما عن بعض افراد الجسم فكيف يكون ثابتا  
 لجميعها واما كذب السالبة الكلية اي قولنا لا شيء  
 من الجسم حيوان دائما فلان المحول ثابت دائما لبعض  
 افراد الجسم فكيف يكون مسلوبا دائما عن جميعها  
 واما كذب الموجبة والسالبة الكليتين كذب المفهوم  
 المردد لا محالة لانه مركب من قيتين ان المفهوم  
 المردد لا يكفر في نقض المركبة الجزئية بل حتى في  
 نقضها ان يرد من بعض الجزئيين لكل واحد من افراد

من افراد الموضوع فيقال في المادة المذكورة كل فرد  
 فرد من افراد الجسم اما حيوان دائما وليس حيوان  
 دائما وهذا نقض المركبة الجزئية اي قولنا بعض  
 الجسم حيوان لا دائما لانه اذا لم يصدق ان بعض افراد  
 الجسم بحيث يثبت له المحول تارة ويسلب عنه اخرى  
 صدقا ان كل واحد من افراد الجسم ما يثبت له الحيوان  
 دائما او يسلب عنه دائما ناقلا **فصل في العكس المستوي**  
 والعكس يطلق على المعنى المصدري اي تبديل  
 القضية وعلى القضية الحاصلة بالتبديل كما يقال مثلا  
 عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية والمصنف اجري  
 الكلام على الاصطلاح الاول فقال **العكس المستوي**  
 تبديل طرفي القضية مع بقاء الصدق والكف  
 والمراد بالتبديل جعل الموضوع والمقدم محولا وتاليا  
 وجعل المحول والتالي موضوعا ومقدما كقولنا  
 في عكس كل انسان حيوان بعض الحيوان انسان  
 وفي كل ما كانت النار موجودة كانت الحرارة  
 موجودة قد يكون اذا كانت الحرارة موجودة كانت  
 النار موجودة والمراد ببقاء الصدق ان الاصل  
 لو كان صادقا كان العكس صادقا لان العكس لازم

من قبيل ذكر السبب واردة السبب

وسواء كانت في المثال المذكور بدون اللزوم وسواء كانت في  
 القبول قولنا اذا دخل في المذموم كما تتركب في  
 هذا  
 اذا انهم او غيرهم داخل في المذموم  
 كلام الله تعالى في  
 واصحاح احواله



بوجه مشترك  
بوجه مشترك  
بوجه مشترك  
بوجه مشترك

الفرضية فلوفرز صدق القضية لزوم صدق  
العكس والا لزوم صدق الملزوم بدون اللازم  
ولم يعتبر بقاء الكذب لانه لا يلزم من كذب  
الملزوم كذب <sup>صنف</sup> اللازم فان قولنا كل حيوان  
الانسان كاذب مع صدق عكسه الذي هو قولنا  
بعض الانسان حيوان واراد ببقاء الكيف  
ان الاصل لو كان موجبا كان العكس ايضا حيا  
وان كان ساليا كان العكس ايضا ساليا واذا  
فزع عن تعريف العكس شرع في مسائله فقال  
والموجبة كلية كانت او جزئية انما تنعكس  
لا تنعكس الا جزئية وانما لم ينعكس كلية  
لجواز عموم المحمول او التالي في بعض المواد  
كقولنا كل انسان حيوان وكلما كانت النار  
موجودة كانت الحرارة موجودة فلما انعكست كليتين  
لزم حمل الاخص على كل افراد الاعم في الحماية او استلزام  
الاعمال الاخص في الشرطية وكلاهما محالان اما  
حمل الاخص على كل افراد الاعم فظاهر واما استلزام  
الاعم للاخص فلانه لو استلزم الاخص لزم ان يوجد  
كلما وجد الاعم وذلك بين البطلان واذا ثبت

فقد ثبت في بعض المواد  
كذلك لان الموجبة الكلية  
ان كانت موجبة انما تنعكس  
للموضوعات انما تنعكس  
وكلنا طلق ان

لان الاخص يكون مساويا  
للاعم فلم يحقق  
والاخص على وجهه

واذا ثبت عدم انعكاس الموجبة الى الكلية في مادة  
واحدة ثبت عدم انعكاسها الى الكلية مطلقا لان  
معنى عدم انعكاس القضية ان لا يلزمها العكس  
لزوما كلية او ذلك تحقق بالتخلف في صورة واحدة  
بخلق انعكاس القضية فان مفناه ان يلزمها  
العكس لزوما كلية وذلك لا يتبين بمجرد العكس مع  
القضية في مادة واحدة بل يحتاج الى برهان منطبق  
على جميع المواد فافهم كسالية الكلية تنعكس سالية  
كلية والاى وان لم تنعكس كلية لزوم سلب الشئ  
عن نفسه بيانه انه اذا صدق لاشئ من الانسان بجر  
وجب ان يصدق لاشئ من الحجر بانسان والا فليصدق  
نقيضه وهو بعض الحجر انسان فنضم الى الكل هكذا  
بعض الحجر انسان ولا شئ من الاشياء بجر ينتمى الى الشكل  
الا فليصدق بعض الحجر ليس بجر وهو محال والمحال نائش  
عن نقيض العكس فالعكس حق واما السالبة الجزئية  
فهي لا تنعكس اصلا لا الى الكلية ولا الى الجزئية لجواز  
عموم الموضوع او المقدم في بعض المواد كما في ليس  
بعض الحيوان بان فان الموضوع فيها اعم فلما انعكست  
لزم انتفاء العام عن الخاص وهو محال لانه صدق

بعض النقيض العكس هو قوله  
بعض الحجر ان لا يكون عليه راحة



الخاص بدون العاقر هذا بحسب اللفظ واما بحسب  
الجهة فمن الموجبات تنعكس لدائمتان اي انقرونة  
والدائمة والعامتان اي المشروطة والعرفية جنبية  
مطلقة لانه اذا صدق كل **ج ج** باحدى الجهات  
الاربعة اي بالضرورة او دائما او ادام **ج ج** وجب  
ان يصدق بعض **ج ج** حين هو ب والافلاشي  
من **ج ج** ما دام **ب** وتضمنها الى الاصل <sup>العكس</sup>  
الى الاصل هكذا كل **ج ج** باحدى الجهات المذكورة  
ولاشئ من **ج ج** ما دام **ب** ينتج لاشئ من **ج ج**  
بالضرورة او دائما او ادام **ج ج** وهو محال تاثر من  
نقيض العكس فالعكس حق وتنعكس المشروطة  
والعرفية الخاصتان جنبية لادائمة لانه اذا  
صدق بالضرورة او دائما كل **ج ج** ما دام **ج ج**  
لا دائما صدق بعض **ج ج** حين هو ب لا دائما  
اما المطلقة الحينية المطلقة وهي بعض **ج ج**  
حين هو ب فلكونها لازمة للمشرطة والعرفية  
العامةين ولازم العامةين لازم الخاصتين  
واما اللادوام وهو بعض **ج ج** بالاطلاق  
فانه لو كذب لصدق كل **ج ج** دائما وتضمنها ضروري

صغرى الى الجزء الاول من الاصل وهو قولنا  
بالضرورة او دائما كل **ج ج** ما دام ينتج كل **ب ب**  
دائما ثم تضمنها صغرى الى الثاني من الاصل وهو  
قولنا لاشئ من **ج ج** باطلاق العاقر ينتج لا  
شئ من **ب ب** بالاطلاق فيلزم اجتماع  
النقيضين وتنعكس الوقتيتان اي الوقتية و  
المنتشرة والوجوديتان اي اللادائمة والضرورة  
والمطلقة العامة مطلقة عامة لانه اذا صدق  
كل **ج ج** باحدى الجهات الخمس المذكورة في بعض **ج ج**  
بالاطلاق والافلاشي من **ج ج** دائما وهو مع  
الاصل ينتج لاشئ من **ج ج** دائما وانه محال  
ولا عكس للممكنين العامة والخاصة على مذهب  
الشيخ فانه يشترط في وصف الموضوع ان يكون  
ثابتا للموضوع بالفعل فعلى هذا يكون مفهوم  
كل **ج ج** بالامكان ان كل كان **ج ج** بالفعل **ب ب** بالمكان  
وفر الجائز ان يكون بالامكان ولا يخرج من القوة  
الى الفعل اضلا فلا يصدق في عكسه بعض ما هو  
بالفعل **ج ج** بالامكان واما على مذهب الغرايبي  
فجاز انعكاسها لنفسها لانه لم يشترط في وصف







من نقيض العكس ولا عكس للبواقي من القضايا  
 السوالب وهي هذه القضايا بالنقض أي بحسب  
 النقض الوارد على الانعكاس وذلك أن الوقفة  
 اخضر تلك القضايا المذكورة وهي لا تنعكس فلا  
 تنعكس القضايا المذكورة لأنه إذا لم تنعكس  
 الا خضر لم تنعكس الا اعم اما ان الوقفة اخضر  
 القضايا المذكورة فيظهر باد في تأمل واما انها  
 لا تنعكس فالصدق قولنا لا شيء من القيم بخسف  
 وقت الترتيب لا دائما مع كذب بعض المنخسف  
 ليس يقم بالامكان العام الذي هو اعم الجهات  
 واما انه اذا لم يعكس لا خضر لم تنعكس الا اعم فلانه  
 لو انعكس الا اعم لا انعكس الا خضر لان العكس لازم  
 القضية ولازم الا اعم لازم الا خضر واعلم ان  
 القضايا الموجبة الموجبة كلية كانت او جزئية  
 تنعكس موجبة جزئية الا الملتزمين فانها لا تنعكس  
 على مذهب الشيخ واما السوالب فان كانت كلية  
 فت منها تنعكس وهي الدائمات والعامتان  
 والخاصتان وسبع منها لا تنعكس وهي الوقتيان  
 والوجوديتان والممكنان والمطلقة العامة

الوقتيتان والوجوديتان  
 والممكنان والمطلقة العامة  
 وانما لم تنعكس هذه القضايا

العامة وان كانت جزئية فلا تنعكس منها  
 الا المشروطة والعرفية الخاصة فقط فانها  
 تنعكس عرفية خاصة والبيان في انعكاسها بين  
 القضيتين سوا لا فتراض وذلك طريق اخر  
 في اثبات العكس ومحصله فرض ذات الموضوع  
 شيئا معيناً وحمل وصف الموضوع والمحمول عليه  
 لمحصل مفهوماً للعكس وسنذكر لهذا  
 البحث زيادة محقق في عكس النقيض فان قلت  
 قد ذكر المصنف في اول الفصل ان السالبة الجزئية  
 لا تنعكس وانت صرحت بانعكاس الخاصتين  
 من السالبة الجزئية قلت اذ المصنف بعدم  
 انعكاس السالبة الجزئية انها لا تنعكس بحسب  
 الكم ونحن نبين ان انعكاسها بحسب الجهة  
 فلا نصاد ويدل على صحة هذا التوجيه  
 قول المصنف واما بحسب الجهة ويمكن ان يقال  
 قوله والسالبة الجزئية لا تنعكس ان لا يلزمها  
 العكس لزوماً كلياً وذلك بحقق بعدم  
 انعكاسها في صورة واحدة فقط فلا يقتضي  
 عدم انعكاسها مطلقاً **فصل** عكس النقيض



تبدل نقيض الطرفين بان يجعل نقيض الجزء  
الاول ثانيا ونقيض الجزء الثاني اولا مع  
بقاء الصدق والكيف فنقولنا كل جـ بـ  
انعكس بعكس النقيض الى كل ما ليس بـ ليس جـ  
وهذا على رأى المتقدمين او جعل بالرفع عطف  
على قوله بتبدل اي عكس النقيض اما بتبدل نقيض  
الطرفين مع بقاء الصدق والكيف على ما  
اختاره المتقدمون او جعل نقيض الطرف في الجزء  
الثاني اولا وعين الاول ثانيا مع مخالفة الكيف  
وبقاء الصدق على رأى المتأخرين فنقولنا  
كل جـ بـ العكس عندهم الى الاشئ مما ليس بـ جـ  
وقد عرفت معنى بقاء الصدق والكيف في  
العكس المستوي فلا نعيده واما معنى مخالفة  
الكيف وهو ان الاصل ان كان موجبا كان  
العكس سالبا وان كان سالبا فموجبا وعليك تبصير  
المثال لتطالع على حقيقة المقالة وحكم الموجبات  
ههنا اي 2 عكس لنقيض حكم السوالب 2  
العكس المستوي وبالعكس حتى ان الموجبة الكلية  
ههنا تنعكس موجبة كلية والجزئية لا تنعكس مطلقا

كل ما ليس بـ جـ  
العكس المستوي  
فان كان سالبا  
فموجبا

مطلقا والسالبة كلية كانت او جزئية تنعكس  
جزئية **واعلم** ان هذا الحكم الذي سيجي بعده  
انما هو في عكس النقيض على رأى المتقدمين  
لا المتأخرين وانما لم يذكر عكس لنقيض المعبر  
عند المتأخرين اما لانه عكس النقيض بالمعنى  
الذي ذكره المتأخرون غير مستعمل في العلوم  
على ما صرح به السيد العلامة في حواشيه واما  
لان حكم القضايا في عكس النقيض المعبر عند  
المتأخرين ليس لحكمها في المستوى فلو شرع فيه  
لاحتاج الى تطويل الكلام اذ لا يمكن الاحالة على  
العكس المستوي فلهذا تركا ههنا ما بشأن الا  
واحترازا عن التطويل والاكثر والبيان  
في انعكاس القضايا بعكس النقيض هو البيان  
المذكور في انعكاسها بالعكس المستوي من غير  
فرق وكذا النقيض الوارد على انعكاس القضايا  
ههنا هو النقيض الوارد على انعكاسها  
ثم فكل قضية تنعكس في العكس المستوي بدليل  
ينعكس هذه القضية في عكس النقيض بعين  
ذلك الدليل وكل قضية لم تنعكس ثم بسبب نقص

ختصا



لم تنعكس بهما ايضا بسبب ذلك النقص عليك  
 الاعتبار والامتحان فيما اعطيناك من القانو  
 الكلى لكن لا تفعل عما ذكرنا من ان حكم الموجبة  
 ههنا حكم السالبة في العكس المستوي وبالعكس  
 وبين انعكاس الخاصتين من الموجبة الجزئية  
 هنا والسالبة الجزئية ثم اى في العكس المستوي  
 الى العرفية والخاصة ببيان اخر غير البيان المذكور  
 في العكس المستوي وحاصل المعنى انه قد بين  
 انعكاس الخاصتين من الموجبة الجزئية هنا  
 اى في عكس النقيض وانعكاس الخاصتين  
 من السالبة الجزئية ثم اى في عكس المستوي الى  
 العرفية الخاصة لكن السان في انعكاسها غير  
 البيان الذى ذكره المصنف في العكس المستوي  
 وهو الخلف بل البيا هو الافتراض الذى ذكرته  
 قبل الشروع في عكس النقيض ولنبين ذلك في العكس  
 اولا ثم في عكس النقيض ثانيا فنقول اذا صدق  
 بالضرورة او دائما ليس بعض **ج** مادام **ج** لا دائما  
 صدق دائما ليس بعض **ب** **ج** مادام **ب** لا دائما  
 لانا نفرض الموضوع وهو بعض **ج** فد **ج** وهو

وهو ظاهر و**د** **ب** بحكم لا دوام الاصل لان مفهوم  
 لا دوام ان بعض **ج** **ب** بالفعل وقد فرضنا ذلك  
 البعض **د** فد **ب** بحكم لا دوام وليس **ج** مادام **ب**  
 والا لكان **ج** حين هو **ب** فيكون **ب** حين هو **ج** وقد  
 كان ليس **ب** مادام **ج** هذا خلف واذا صدق  
 الباء والجيم على ال ونا فينا فيه اى متى كان **ج** لم يكن **ب**  
 ومتى كان **ب** لم يكن **ج** صدق ليس بعض **ج** مادام **ب**  
 وهو الجزء الاول من العكس وما صدق على دانه **ج** با  
 صدق بعض **ج** بالفعل وهو مفهوم لا دوام  
 فيصدق العكس فيصدق العكس بجزئية هذا في  
 انعكاس الخاصتين من السالبة الجزئية بالعكس  
 المستوي واما انعكاسها من الموجبة الجزئية بعكس  
 النقيض فيبانه بالطريق المذكور ان يقال اذا صدق  
 بالضرورة او دائما بعض **ج** **ب** مادام **ج** لا دائما  
 فيعكس ليس **ب** ليس **ج** مادام ليس لا دائما لانا  
 نفرض الموضوع وقد ليس بالفعل بحكم لا دوام الاصل  
 لان مفهوم لا دوام ان بعض **ج** ليس هو **ب** بالفعل  
 وقد فرضنا ذلك البعض وقد ليس **ب** بحكم لا دوام  
 و**د** ليس **ج** مادام ليس **ب** والا لكان **ج** حين هو **ب**



باسم المسافر واقتوه هو ما يترك من قضيتين متعلقين

البسيطة والمركبة والاستقراء والتمثيل وقياس  
المساوات وقوله مؤلف من قضايا يخرج القضية  
البسيطة المتعارضة لعكسها او عكس لقيضها  
فانها ليست مؤلفة وقوله يلزمه يخرج الاستقراء  
بغير التام ان مقتضاها ما فانه والتمثيل  
فانها وان كانا مؤلفين من القضايا لكن لا يلزمهما  
قولا اخر لكونهما ظنيين كما سيجي وقوله لذاته يخرج  
قياس المساواة هو ما يتركب من قضيتين متعلقتين

برای سحر و جادو

برای سحر و جادو

برای سحر و جادو



كما نقول ان العالم متغير وكل ما فيه متغير  
 كما نقول ان العالم متغير وكل ما فيه متغير

لكان اقا هذيانا او مصادرة على المطلوب شتملا  
 على الدور المهروب منه ثم القياس اما افترا في وانا  
 استثنائي لان القول الاخر اما ان يكون مذكورا في  
 القياس بمادته وهيئته او لا فان كان القول الاخر  
 النتيجة مذكورة في اي في القياس بمادته اي طرفيه  
 وهيئته اي صورته فاستثنائي كقولنا ان كانت  
 الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة  
 فالنهار موجود فالقول الاخر وهو النهار موجود  
 مذكور في القياس بمادته وهيئته وفي العبارة  
 بحث لاننا لو قلنا في المثال الشمس ليست بطالعة  
 ينتج النهار ليس موجود وحسب لم يصدق التوفيق عليه  
 لعدم ذكر النتيجة بمادتها وهيئتها في القياس  
 بل المذكور فيه نقيض النتيجة ولهذا وقع في سائر  
 الكتب المنطقية ان القياس الاستثنائي هو ما يكون  
 غير النتيجة او نقيضها مذكورا فيها بالفعل ففي  
 العبارة مضموم النسخ او تسامح من المصنف عليه الر  
 واما سمي استثنائي لما لا شتملا لها على اداة الاستثنائي  
 وهي لكن والاي فان لم يكن القول الاخر مذكورا في  
 بمادته وهيئته فافترا في كقولنا كل جسم مؤلف

المصادرة على المطلوب هو التي  
 تجعل النتيجة جزء القياس او يلزم النتيجة  
 على جزء القياس كقولك الان لا يخرج  
 وكل شيء صحيح ينتج ان الان لا يخرج  
 فان لم يكن ههنا والمطلوب يثبت واحد  
 الاخر والآن لا افترا فان وهو اتحاد  
 المفهوم فيكون الكبر والنتيجة مسببا  
 واحد استند عليه الر  
 والمصادرة على المطلوب  
 والاشكال ان يكون  
 كون المادى فوقه على  
 لا شتملا على الدور الناطق  
 منه عا دارة

مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث فالقول الاخر  
 وهو كل جسم محدث ليس مذكورا في القياس بمادته  
 ويسمى افترا في افترا الحدوده فيه وسنوق الحدود  
 بعينه فذلك ثم الافترا في اما حمل ان تركب من الجمل  
 او شرط ان لم تركب منها ولما فرغ عن تعريف القياس  
 ونقبيه الى قسمين شرع في الاقسام وابتدا بالافترا  
 المركب من الجمل وهو يشتمل على حدود ثلاثة موضوع  
 المطلوب ومحموله والمتكررين فيهما في المقدمتين  
 فقال وموضوع المطلوب من الجمل يسمى حدا اصغر  
 لانه في الغالب اصغر افراد من المحمول ومحموله يسمى  
 حدا اكبر لانه في الغالب اكثر افراد من الموضوع  
 والمتكررين فيهما في مقدمتي القياس سمي حدا اوسط  
 لتوسطه بين طرفي المطلوب كالمؤلف في المثال المذكور  
 وما اي المقدمة التي فيها الاصغر يسمى الصغرى  
 لانها ذات الاصغر وصاحبة والتي فيها الاكبر تسمى  
 الكبرى لانها ذات الاكبر والهيئة الحاصلة من كيفية  
 وضع الحد الاوسط عند الحدين الاخيرين يسمى  
 شتملا وهو منحصر في اربعة ادا اوسط اما محمول  
 الصغرى موضوع الكبرى وهو الشكل الاول كقولنا

ان تركيب من الشرطيات الصرفة  
 او تركيب من الجمل والشرطية كقولنا  
 كلما كان ثيابا بخر وكلما كان جدي فخر  
 من غير حاد في تركيب



كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث وكل جسم محدث او مجموعها  
اي مجموع الصغرى والكبرى فالثاني فالشكل الثاني  
كقولنا كل انسان حيوان ولا شئ من الجماد حيوان فلا  
شئ من الانسان بمهاد او موضوعها فالثالث  
كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فبعض  
الاشخاص الحيوان ناطق او عكس الاول بان يكون الاوسط  
موضوع الصغرى مجموع الكبرى فالرابع فالشكل  
الرابع كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان  
فبعض الحيوان ناطق وانما وضعت الاشكال على  
هذا الترتيب لان الشكل الاول يديره الانتاج اقرب  
الى الطبع من سائر الاشكال فلهذا وضع اولاً ثم الثاني  
لمشاركة الاول في اشراف مقدمته وهي الصغرى  
المشتملة على موضوع <sup>الاشتمال</sup> المطلوب الذي هو اشراف  
من المحمول ثم الثالث لمشاركة الاول في احدى  
مقدمته وهي الكبرى ثم الرابع لعدم اشتراكه  
مع الاول اصلاً وبشروط في الشكل الاول بحسب  
الكيف ايجاب الصغرى وبحسب الجهة فعلية  
بان يكون الصغرى غير الممكنتين وبحسب الكم كلية  
الكبرى بان يكون موضوعها كلياً لينتج هذه علة

علة غائية اي الغرض من وضع الشكل الاول والاشتمال  
في صفراء وكبراه ان ينتج الصغرى ان الموجبتان  
الكلية والجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية ينتجتان  
الموجبتين كلية وجزئية فالصغرى الموجبة الكلية  
مع الكبرى الموجبة ينتج الموجبة الكلية كقولنا كل **ج**  
وكل **ب** افكل **ج** فالصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى  
الموجبة الكلية سمح الموجبة الجزئية كقولنا بعض  
**ج** وكل **ب** اقنعض **ج** او مع السالبة عطف  
على قوله مع الموجبة اي الصغرى ان الموجبتان اما  
مع الكبرى الموجبة الكلية واما مع الكبرى السالبة  
الكلية فالاول ينتج الموجبتين كلية وجزئية والثاني  
ينتج السالبتين كلية وجزئية بالضرورة متعلق بقوله  
لينتج اي الانتاج في هذا الشكل ضروري ولا يحتاج  
الى دليل بخلاف سائر الاشكال فان الانتاج فيها  
اما بواسطة الحلفا وغيره كما ينبغي وتفصيل قوله  
مع السالبة السالبتين ان الصغرى الموجبة الكلية  
مع الكبرى السالبة الكلية ينتج سالبة كلية كقولنا  
كل **ج** **ب** ولا شئ من **ب** افلا شئ من **ج** والصغرى  
الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية ينتج سالبة



جزئية كقولنا بعض **ج ب** ولا شئ من **ب** ان بعض  
ليس والحاصل ان الصغرى في هذا الشكل لا يكون  
الا موجبة اعرف ان يكون كلية او جزئية والكبرى  
لا يكون الا كلية اعلم من ان يكون موجبه او سالبة  
فيكون الضروب المنتجة اربعة حاصله ضرب  
الصغرى بين الموجبتين في الكبرى بين الكليتين  
لكن القياس يقتضى ستة عشر ضربا حاصله ضرب  
الصغرى في المحصورات الاربع في الكلريات المحصورات  
الاربعة الا ان اشتراط ايجاب الصغرى اسقط  
ثمانية حاصله ضرب الصغرى بين السالبتين من الكلريات  
الاربعة واشتراط كلية الكبرى اسقط اربعة حاصله  
من ضرب الكبرى بين الجزئتين في الصغرى بين الموجبتين  
فبقيت الضروب المنتجة اربعة والامثلة مذكرة  
وبشرط في الشكل الثاني بحسب الكيفية اختلافها  
اختلاف الصغرى والكبرى في الكيف وان يكون  
احدهما موجبة والاخرى سالبة بحسب الكمية  
كلية الكبرى بان يكون موضوعها كلها واما بحسب  
الجهة فيشتط في شرطان كل واحد منهما احدا لا مرتين  
الشرط الاول ان يكون اما مع دوام الصغرى بان يكون

بان يكون الصغرى ضرورية او دائمة او انعكاس **د**  
سالبة الكبرى بان يكون الصغرى الكبرى والقضا يا  
المنعكسة السوالب وهي ستة الدائمات  
والعامتان والخاصتان والشرط الثاني كون  
الممكنة مستعملة اما مع ضرورة او مع كبرى  
مشرطة عامة او خاصة فالممكنة ان كانت صغرى  
لا تستعمل الا مع ضرورة او مشروطة عامة  
او خاصة وان كانت الكبرى لا تستعمل الا مع  
ضرورة فقط لينتج الصغرى والكبرى  
الكليتان اي الموجبة سالبة سالبة كلية كقولنا  
في الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى سالبة  
كل **ج ب** ولا شئ من **ب** فلا شئ من **ج** وهذا  
هو ضرب الاول من هذا الشكل وفي الصغرى  
السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية لا شئ من  
**ج** او كل **اب** فلا شئ من **ج** وهذا هو ضرب  
الثاني فيه والمختلفتان في الكم ايضا سالبة جزئية  
فقوله المختلفتان عطف على قوله الكليتان وقوله  
وقوله سالبة جزئية عطف على قوله سالبة كلية فيكون  
فربا بالعطف على معنى عامل واحد وتكون

بمح عطف على قوله دوام  
ان يكون مع دوام الصغرى  
او انعكاس صح



الحاصل ان الصغرى والكبرى اما متفقان  
في الكم بان يكونا كليتين او مختلفان في الكم بان  
احدهما كليته والاخرى جزئية فان كانتا متفقيين  
فالنتيجة سالبة كلية كما قرأنا وان كانتا مختلفتين  
فالنتيجة سالبة جزئية كقولنا في الصغرى الموجبة  
الجزئية مع الكبرى السالبة الكلمة بعض **ج** **ب** ولا  
شيء من **اب** فبعض **ج** ليس **ا** وهو الضرب الثالث  
وفي الصغرى التالية جزئية مع الكبرى الموجبة  
الكلمة بعض **ج** ليس **ب** وكل **اب** بعض **ج** ليس **ا**  
وهو الضرب الرابع اما الضروب المنتجة من هذا  
الشكل لحسب الواقع اربعة كما ذكرت بامثلتها  
لكن القياس يقتضي ستة عشر على ما ذكرناه في الشكل  
الاول الا ان اشتراط اختلاف الصغرى والكبرى  
اسقط ثمانية واشتراط كلية الكبرى اربعة فبقيت  
الضروب المنتجة اربعة ثم هذا الضرب ثمانية  
بالخلف او عكس الكبرى او عكس الترتيب ثم  
عكس النتيجة اما الخلف في هذا الشكل فهو ان  
ان يؤخذ نقيض النتيجة ويجعل صغرى القياس  
فينتظم قياس على هيئة الشكل الاول ينتج للمانيات

لما يناقض الصغرى فيقال في الضرب الاول وهذا  
الشكل مثلا لو لم يصدق لاشي من **ج** **ا** الصدق نقيضه  
وهو بعض **ج** **ا** فتضمه الى كبرى القياس هكذا بعض **ج** **ا**  
ولا شيء من **اب** ليس **ج** من الشكل الاول بعض **ج** ليس **ب**  
وقد كانت الصغرى كل **ج** **ب** وهذا خلف وهو  
يلزم من النقيض النتيجة فيكون محالا فالنتيجة  
حق واما قلنا يلزم الخلف من نقيض النتيجة لانه  
لا يلزم من صورة القياس اذ هي على هيئتين الشكل  
القول فتعين ان يلزم من المادة وليس من الكبرى  
لانها مفروضة الصدق فالخضرة ان يكون من  
نقيض النتيجة واما عكس الكبرى فهو ان تنعكس  
الكبرى ليرد الى الشكل الاول فينتج بديهية  
كما يقال في الضرب الاول ايضا كل **ج** **ب** ولا شيء  
من **اب** ليس **ج** من الشكل الاول لاشي من **ج** **ا** وهو  
المطلوب واما عكس الترتيب في هذا الشكل فهو ان  
الكبرى ثم تجعل كبرى وكبرى القياس صغرى  
فينتظم قياس على هيئتين الشكل الاول ليس **ج**  
لما تنعكس الى المطلوب كما يقال في الضرب الاول  
لما تنعكس الى المطلوب كما يقال في الضرب الاول

الاول  
الاول  
الاول



لنصلح من الشكل الاول لا شيء من **ج** ونعكس الى لا  
لا شيء من **ج** ا وهو المطلوب وهذا المعنى قوله ثم عكس  
النتيجة **واعلم** ان الضرب الاول والثالث يمكن بيان  
انتاجها بالخلف ويعكس الكبرى ولا يمكن يعكس  
الترتيب لانه اذا عكس الترتيب مع ا ا لة صفري  
والسالة لا تصلح لصفروية الشكل الاول وايضا  
يلزم وقوع الجزئية في الضرب الثالث كبرى وجزئية  
لا تصلح الكبرى في الشكل الاول والضرب الثاني  
يمكن بيان انتاجه بالخلف ويعكس الترتيب لا  
يعكس الكبرى لانها لا يجابها لا تنعكس الجزئية  
والحرية لا تصلح لكبروية الشكل الاول والاضرب  
الرابع فلا يمكن بيان انتاجه بعكس الكبرى لانها  
لا يجابها لا يعكس الحرية وهي لا تصلح لكبروية  
الشكل الاول ولا يعكس الترتيب لان الصفري سالة  
حرية وهي لا يعكس وعلى تقدير انعكاسها لا تقع  
في كبرى الشكل الاول بل بالخلف وهو ظاهر  
وكذا الانتاج في اضرب الشكل الثالث والرابع  
اما بالخلفا ويعكس الكبرى والصفري او الترتيب  
كما سيأتي لكن في بعض الضروب يمكن بيان الانتاج

الانتاج باثنين منها فصاعدا وفي بعضها لا كل  
فذلك يظهر بالتأمل ويشترط في الشكل الثالث بحسب  
الكيف ايجاب الصفري وبحسب الجهة فعليتها  
وبحسب الكم ان يكون الصفريان مع كلية احديهما  
اي احدي المقدمتين الصفري والكبرى لنتج الصفري **يا**  
اي ايجاب الصفري وفعليتها الموجبتان اي الحرية  
والكلية مع الكبرى الموجبة الكلية او بالعكس اي  
الصفري الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الحرية  
موجبة حرية مفعول لنتج وفي العبارة تسامح لانه  
قوله بالعكس يفهم منه ان يكون الكبيران الموجبتان  
مع الصفري الموجبة الكلية وحسب حصل الضرب  
الاول الصفري الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة  
الكلية والثاني الصفري الموجبة الكلية مع الكبرى  
الموجبة الحرية لكن الضرب الاول داخل في قوله لنتج  
الموجبتان مع الموجبة الكلية فتعبر ان يراد به الضرب  
الثاني فقط اي الصفري الموجبة الكلية مع الكبرى  
الموجبة الحرية على ما فسرناه بذلك ولا يخفى ان قوله  
بالعكس يفهم منه الضربان فاطلاقه واراده ضرب واحد  
يكون تسامحا فلفظهم من قوله لنتج الموجبتان مع الموجبة



الكلية او بالعكس ثلاثة اضرب منحة للموجبة  
 الجزئية الاول الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة  
 الكلية موجبة جزئية كقولنا كل **ب** **ج** وكل **ب** **ا** فبعض  
**ج** **ا** **ا** **ا** الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة  
 الكلية كقولنا بعض **ب** **ج** وكل **ب** **ا** فبعض **ج** **ا** الثالث  
 الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية  
 كقولنا كل **ب** **ج** وبعض **ب** **ا** فبعض **ج** **ا** او مع السالبة  
 عطف على قوله مع الموجبة اي ينتج الضربان الموجبان  
 مع الكبرى السالبة الكلية او ينتج الصغرى الموجبة  
 الكلية مع الكبرى السالبة الجزئية سالبة جزئية  
 فهذه ثلثة اضرب منحة للسالبة الجزئية الاول الصغرى  
 الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الكلية كقولنا كل **ج** **ا**  
 ولا شيء من **ب** فبعض **ج** ليس **ا** الثاني الصغرى  
 الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية كقولنا بعض **ج** **ا**  
 ولا شيء من **ب** فبعض **ج** ليس **ا** الثالث الصغرى الموجبة  
 الكلية مع الكبرى السالبة الجزئية كقولنا كل **ب** **ج** و  
 بعض **ب** **ا** فبعض **ج** ليس **ا** فضروب الشكل الثالث  
 بحسب الواقع ستة والقياس يقتضي ستة عشر  
 لكن اشتراط ايجاب الصغرى وكلمة اخرى لمقدمتين

المقدمتين اسقط ما عدا الستة عشر الضروب الستة  
 انما ينتج بالخلف او عكس الصغرى او عكس الترتيب  
 ثم عكس النتيجة اما الخلف في هذا الشكل فهو ان يؤخذ  
 نقيض النتيجة ويجعل كبرى وصغرى القياس لا يجاب بها  
 صغرى فينتظم منها ماهية الشكل الاول ينتج لما  
 ينافي الكبرى فنقال في المثال الاول مثالا يصدق  
 بعض **ج** **ا** الصدق لاشي من **ج** **ا** فكل من **ب** **ج** ولا شيء من **ج** **ا**  
 ينتج لاشي من **ب** **ا** وقد كان كبرى القياس كل **ب** **ا**  
 هذا خلف واما عكس الصغرى فهو ان العكس الصغرى  
 لترتد الى الشكل الاول فينتج النتيجة المطبعية  
 كقولنا في المثال الثاني بعض **ج** **ا** وكل **ب** **ا** فبعض  
**ج** **ا** واما عكس الترتيب في هذا الشكل فهو ان لعكس  
 الكبرى ولا ثم نجعل الكبرى صغرى والصغرى كبرى  
 فينتظم قياس على هيئة الشكل الاول منتهج لما عكس  
 الى النتيجة كقولنا في الثالث مثلا بعض **ب** **ج** وكل **ب** **ا** وسوقولنا كل **ب** **ج** وبعض **ب** **ا** فبعض **ج** **ا**  
 فبعض **ج** **ا** وينعكس الى بعض **ج** **ا** واما قال في هذا  
 الشكل يعكس الصغرى وفي الثاني يعكس الكبرى  
 لانه هذا الشكل انما يرتد الى الشكل الاول بعكس  
 الصغرى والشكل الثاني انما يرتد بعكس الكبرى



وذلك ظاهر ويشترط في الشكل الرابع بحسب  
 الكيفية والكمية احدا لآخرين اما ايجابهما اي  
 ايجاب الصغرى والكبرى مع كلمة الصغرى  
 او اختلافا بالرفع عطف على قوله ايجابهما اي بشرط  
 الشكل الرابع بحسب الكيفية والكمية احدا لآخرين  
 اما ايجاب الصغرى والكبرى واما اختلافا  
 2 الكيفية مع كلمة احدهما لنتج الصغرى  
 الموجبة الكلية مع الكبريات الاربع ولنتج  
 الصغرى الموجبة الجزئية مع السالبة الكلية و  
 ينتج الصغريان السالبتان اي الكلية والجزئية  
 مع الكبرى الموجبة الكلية ولنتج كلتا هاتين  
 الصغريان السالبتان الكلية والجزئية مع  
 الكبرى الموجبة الجزئية 2 قوله كلتا هاتين غلط فاض  
 لان الصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة  
 الجزئية غير معتبة لاختلاف مقدمتيه مع عدم  
 كلية احدهما فلا يوجد فيها اشتراط في هذا الشكل  
 من ايجاب المقدمتين مع كلمة احدهما صغرى  
 او اختلافا في الكيف مع كلمة احدهما وانه  
 اظهر انه تصحيف للعبارة الصحيحة ان يقال

ان يقال وكلية ما اي كلية السالبتين مع الموجبة  
 الجزئية اي السالبة الكلية مع الموجبة الجزئية ولنتج  
 هذا القلط فتأخر التاسع والاف المصنف اعظم  
 شائنا من ان يذهب عليه مثل هذا الصريح  
 موجبة جزئية منصوب على انه مفعول لنتج اي  
 ضرور هذا الشكل لنتج موجبة جزئية ان لم  
 يكن في المقدمتين سلب والا اي وان كان  
 في المقدمتين سلب فسالبة اي سلب سالبة اما  
 كلمة او جزئية فالصغرى الموجبة الكلية  
 مع الكبرى الموجبة الكلية لنتج موجبة جزئية  
 كقولنا كل ب ج وكل ا ب بعض ج او الصغرى  
 الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية لنتج  
 موجبة كلية جزئية كقولنا كل ب ج وبعض ا ب  
 بعض ج او الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى  
 السالبة الكلية لنتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج  
 ولا شيء من ا ب بعض ج ليس ا والصغرى  
 الموجبة الكلية مع السالبة الجزئية لنتج سالبة  
 جزئية كقولنا كل ب ج وبعض ا ب بعض ج  
 ليس ا هذه اربعة ضرب مغنوية من قوله لنتج



الموجبة الكلية مع الرابع واما الضروب الباقية  
المنتجة فاربعة ايضا مفهومة من قوله والخزئة مع  
السالبة الكلية والسالبتان مع الموجبة الكلية  
والسالبة الكلية مع الموجبة الجزئية وتفصيله  
ان الصغرى الموجبة الحرة مع الكبرى السالبة  
الكلية ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض **ب** **ج**  
ولا شيء من **اب** فنعض **ج** ليس والصغرى  
السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية  
ينتج سالبة كلية كقولنا لا شيء من **ب** **ج** وكل  
**اب** فلا شيء من **ج** او الصغرى السالبة الجزئية  
مع الكبرى الموجبة الكلية ينتج سالبة جزئية  
كقولنا بعض **ب** ليس **ج** وكل **اب** فنعض **ج** ليس  
والصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة  
الجزئية ينتج سالبة جزئية كقولنا لا شيء من  
**ب** **ج** وبعض **اب** فنعض **ج** ليس ثم هذه الضروب  
الثمانية انما ينتج بالخلق وهو هذا الشكل  
ان يؤخذ نقبض السحرة ويضم الى احد المقدمتين  
لينتج ما تنعكس الى نقبض المقعدة الاخرى  
فهو بعض الضروب تجعل بعض السحرة الكبرى والصغرى

وصغرى القياس صغرى ليس ماينا في الصغرى  
الكبرى وفي بعضها يجعل بعض النتيجة صغرى  
وكبرى القياس كبرى لينتج ماينا في الصغرى  
او بعكس الترتيب ليرتد الى الشكل الاول  
ثم على النتيجة كما يقال في المثال الاول مثلا كل  
**اب** وكل **ب** **ج** نكل **اب** ونعكس الى المطر وهو  
بعض **ب** او بعكس المقدمتين وهو ان يعكس الصغرى  
ثم الكبرى بالعكس المستوي ليرتد الى الشكل الاول  
وينتج المطلوب كما يقال في المثال الثالث مثلا بعض  
**ج** **ب** ولا شيء من **ب** فنعض **ج** ليس او بالرد الى  
الشكل الثاني بعكس الصغرى وهو ان يعكس الصغرى  
فقط بالعكس المستوي ليرتد الى الشكل الثاني  
وينتج المطلوب كما يقال في السادس مثلا بعض **ج**  
ليس هو **ب** وكل **اب** فنعض **ج** ليس او بالرد الى  
الشكل الثالث بعكس الكبرى فقط ليرتد الى الشكل  
الثالث كما يقال في الثاني مثلا كل **ب** **ج** وبعض **ب**  
ليس هو اضعف ليس **فصل** في القياس الاقتراني  
المركب من الشرطيات **اعلم** ان الاقتراني على ما قسم  
الى حملي وشرطي لانه ان تركيب من الحملات المحصنة



فحاشي وان لم يتركب منها بل تركب من الشرطيات المحضة او  
من الشرطيات والجمليات بشرطي والمصنف لما فرغ  
من الحمل شرع في الشرطي من الاقتراحي فقال الشرطي  
من الاقتراحي ينقسم الى خمسة اقسام لانه اما ان يتركب  
من متصلين وهو القسم الاول كقولنا ان كانت الشمس  
طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالارض  
مضيئة سبح اركان الشمس طالعة فالارض مضيئة  
او من منفصلين وهو القسم الثاني كقولنا كل عدد  
اما زوج او فرد وكل زوج اما زوج الزوج او زوج  
الفرد فكل عدد اما فرد او زوج الزوج او زوج  
الفرد او من جمليته ومتصله وهو الثالث كقولنا  
كلما كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان وكل حيوان  
جسم يتحرك كلما كان هذا الشيء انسانا فهو جسم  
او من جمليته ومنفصلة وهو الرابع كقولنا كل  
عدد اما زوج او فرد وكل زوج فهو منقسم بمساويين  
ينجح كل عدد اما فرد او منقسم بمساويين او من متصل  
ومن منفصلة وهو الخامس كقولنا كل ما كان هذا  
انسانا فهو حيوان اما ابيض واسود سبح كل ما كان  
هذا انسانا فهو ابيض واسود وكل ما كان الحيوان

وكلما ان الحمل ينقسم في الاشكال الاربعة على  
ما ذكر مفصلا بذكر شرطي فيتعقد في الاشكال  
الاربعة ايضا وفي تفصيلها طول لا يليق بهذا  
المختصر لانه شان المطولات قاطبة منه **فصل**  
في القياس الاستثنائي وهو قسمان اتصال  
وانفصال فالاقصالي ما تركب من الشرطية المتصلة  
ورفع المقدم الى اثباته او من الشرطية المتصلة  
ورفع التالي اي نفيه فوضع سبح وضع التالي  
كقولنا ان كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان لكنه انسان  
فهو حيوان ورفع التالي ينتج رفع المقدم كقولنا  
في المثال لكنه ليس بحيوان فهو ليس بانسانا فالمنتج  
من الاستثناء الاتصال ورفع المقدم وضع  
التالي كما قال الاستثنائي ينتج من المتصلة وضع  
المقدم فاعل ينتج ورفع التالي عطف عليه اي  
ينتج من المتصلة الموضوعة من القياس الاستثنائي  
وضع المقدم ورفع التالي لكن وضع المقدم  
سبح وضع التالي ورفع التالي ينتج رفع المقدم  
كما ذكرنا ولا عكس شيء منها اي لا ينتج وضع التالي  
وضع المقدم ولا رفع المقدم رفع التالي لجواز كون



الثاني اعم من المقدم فلا يلزم من وضع الثاني وضع  
المقدم اذ لا يلزم من وجود الاخر وجود الاحقر  
لا يلزم من رفع المقدم رفع الثاني اذ لا يلزم من عدم  
الاحقر عدم الاخر هذا في الاستثناء الاتصالي  
واما الاستثناء الانفصالي فهو اما ان يتركب من متصل  
حقيقة ووضع احد الجزئين او رفعه وامان  
من منفصلة مانعة للجمع ووضع احد الجزئين  
وامان من منفصلة مانعة الخلق ورفع احد الجزئين  
فان كان الاول فوضع كل واحد من الجزئين ينتج  
رفع الاخر ورفع كل واحد من الجزئين ينتج  
وضع الاخر وان كان الثاني من وضع كل واحد  
من الجزئين ينتج رفع الاخر وان كان الثالث فرفع  
كل واحد من الجزئين ينتج وضع الاخر كما لو صح اليه  
بقوله والحقيقة وضع كل من الجزئين فقوله الحقيقة  
بالجر عطف على قوله المتصلة وقوله الوضع بالرفع  
عطف على قوله وضع المقدم فيكون مراد العطف  
على معمولي عاملين مختلفين والجر ومقدم على  
المرفوع كقولنا في الدار زيد والحجرة عمرو والمغني  
ان قياس الاستثنائي ينتج من الشرطية المتصلة الموصولة

الموصولة سمح وضع كل واحد من الجزئين ورفع الاخر  
كما نفع للجمع فان وضع كل واحد من جزئيهما سمح  
رفع الاخر ورفع بالرفع عطف على قوله وضع كل  
اي وضع الاخر كما نفع للخلق فان رفع كل من جزئيهما  
سمح وضع الاخر فيكون المنفصلة الحقيقية اربع  
نتائج اثنان باعتبار الوضع واثنان باعتبار الرفع  
كقولنا اما ان يكون العدد زوجا او فردا لكنه زوج  
فليس بفرد فليس بزواج لكنه ليس بزواج فهو فرد  
لكنه ليس بفرد فهو زوج وللمنفصلة المانعة للجمع  
نتجتان فقط باعتبار الوضع كقولنا اما ان يكون  
هذا الشيء شجرة او حجرا لكنه شجر فهو ليس بحجر لكنه  
حجر فليس بشجر وللمنفصلة المانعة الخلق بنتجتان  
انصا باعتبار الرفع كقولنا هذا الشيء اما ليس  
بشجر او ليس بشجر لكنه هو ليس بشجر لكنه شجر فهو  
ليس بشجر ولما فرغ من تعريف القياس الاقتراني  
والاستثنائي شرع في القياس الخلف المركب من الاستثنائي  
فقال وقد يخصر باسم قياس الخلف ما يقصده اثبات  
المطلوب بابطال نقيضه اي القياس الذي يقصده  
اثبات المطلوب بسبب ابطال نقيضه مخصوص



باسم قياس الخلف و مرجعه اى حاصل هذا  
القياس يرجع الى قياس استثنائي و قياس  
اقتراحي كما اذا قلنا مثلا اذا صدق كل جـ  
بالفعل وجب ان يصدق في عكسه بعض جـ  
فهذا مطلوبنا و يستدل على اثباته بقياس اكلف  
هكذا لولم يصدق مع الاصل مطلوبنا لصدق مع  
الاصل نقيض المطلوب اي لاشئ من جـ دائما  
و كلما صدق نقيض مع الاصل صدق لاشئ  
من جـ دائما فهذا قياس اقتراحي مركب من  
متصلتين سمح لولم يصدق مع الاصل مطلوبنا  
لصدق لاشئ من جـ دائما لكن التالي باطل  
فالقدم مثله و اذا بطل صدق نقيض المطلوب  
مع الاصل ثبت صدق المطلوب مع الاصل  
فهذا اثبات المطلوب بابطال نقيضه **فصل**  
في الاستقراء و التمثيل و هما لا يفيدان البقين  
بل يفيدان الظن و لهذا جعلها القوم من  
لواحق القياس لانه اما الاستقراء فهو نقيض  
الخبريات لاثبات حكم كلي كما اذا نصفنا جزئيات  
الحوان فوجدناها محررك فكذلك الاصل عند المضغ

مضرا المهن

عند المضغ فحكمنا ما كان كل حيوان يحرك فكله الاكل  
عند المضغ وهو لا يفيد اليقين فجاز وجوه  
جزئي لم يستفرا ويكون حكمه مخالفا لما استقرى  
والتصريح النظر على سبيل المبالغة واما التمثيل  
فهو بيان مشاركة جزئي لآخرى الجزئي اخر علة  
الحكم ليست الحكم فيه اى الجزئي الاول كما يقال  
البنيد مسكر فهو حرام كالخمر يعنى الخمر حرام لانه  
مسكر وهذه العلة موجودة فى البنيد فيكون  
حراما فالبنيد جزئي مشارك لجزئي اخرى الخمر  
فى الاسكار والاسكار علة الحكم الذى هو  
الحرم والجزئي الاول يسمى فرعاً والثانى اصلاً و  
العمل فى طريقة اى المعتمد عليه فى طريق التمثيل  
وكونه سبباً لشئ الحكم فى الجزء الاول هو الدوران  
والترديد اما الدوران فهو اقتران الشئ بغيره  
وجوداً وعدماً كما يقال الحرمه دائره مع الاسكار  
وجوداً وعدماً اما وجوداً ففي الخمر واما عدماً ففي  
سائر الاشربة والاطعمه والدوران اماره كون  
المدار علة للدائره الاسكار علة الحرمه واما الترديد  
فهو ايراد اوصاف الاصل وابطال بعضها

فهموا براد او صاف الاصل وابطال بعضها  
عنه كدوش في البيت  
والتا في الحلق في كلف  
لان صفاته اتبع  
ممكنة وليس بجوابي  
فمن لا اوله برب

عليه السلام وناسه  
عنه كدوش و  
النفس وسائر  
الاصناف الباقين  
والاصناف الباقين  
في العلية

[illegible]



لتخصر العلية في الباقي كما يقال علة المحرقة في الحرق  
 اما الاسكارا والسيلان والثاني باطل لان  
 الماء سبيل وليس محرام فتعين الاول **فصل في**  
 مواد الاقيسة ولما فرغ من صور الاقيسة شرع  
 في موادها فقال القياس ابرها في وهو ما  
 يتالف من اليقينيات اليقين اعتقاد الشيء بانه  
 كذا مع اعتقاده بانه لا يمكن الا ان يكون كذا  
 اعتقادا مطابقا لنفس الامر غير ممكن الزوال  
 واصولها ستة الاوليات وهي القضايا التي  
 يحكم فيها العقل بمجرد تصور الطرفين ولا يتوقف  
 على واسطة كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل  
 اعظم من الجزء فان الحكمين لا يتوقفان على واسطة  
 والثاني هدايات وهي المحسوسات ابر القضايا التي يحكم بها  
 المحسوس كقولنا الشمس مشرقة والدار محرقة والتجربيات  
 وهي التي تحتاج العقل في الحكم بها الى تكرار المشاهدة  
 بعد اخرى كقولنا السقمونيا مسهلة للصغار و  
 الحدسيات وهي التي يحكم فيها العقل بواسطة لا بمجرد  
 تصور الطرفين كقولنا نور القمر مستفاد من نور  
 الشمس فان هذا الحكم بواسطة مشاهد تشكلاته

في بيان ما هو القياس  
 في بيان ما هو القياس  
 في بيان ما هو القياس  
 في بيان ما هو القياس

تشكلاته المختلفة بحسب اختلاف اوضاعه من الشمس  
 قريبا وبعدا والحدس سرعة انتقال الذهن من المبدأ  
 الى المطالب والمتواترات وهي التي يحكم بها العقل  
 بواسطة السماع عن جمع كثير لا يجوز العقل توقفه  
 على الكذب كقولنا محمد صلى الله تعالى عليه وسلم  
 ادعى النبوة وظهرت المعجزات على يده وحكمنا  
 بوجود ملكه وبغداد والنظريات وهي القضايا  
 المجهولة المكنسبة والمعلقات بطريق الكسب  
 والنظر كحكم العقل بحدوث العالم المكنس  
 من قولنا العالم متغير وكل متغير حادث  
 ثم القياس البرهاني اما المتأني فاته ان كان  
 الحد الاوسط مع عليته ابر مع كونه علة للنسبة  
 اي نسبة الاكبر الى الاصغر في الذهن يحتمل ان يتعلق  
 بقوله مع عليته اي مجموع المضاف والمضاف اليه  
 اذا المجموع ناسب من باب الفعل او شبهة انه يتعلق  
 باحدهما فيحتمل ان يتعلق بعليته اي المضاف اليه  
 فقط اذا الياء فيه مصدرية فيكون بمعنى المصدر  
 ويجوز تعلق الظرف به علة منصوب على انه خبر كان  
 والمعنى الحد الاوسط لا بد ان يكون علة لنسبة الاكبر

دي



الى الاصغر في الذهن فان كان مع كونه علة  
لنسبة في الذهن علة لها في الواقع ايضا فلتكن لانه  
يعطي النسبة في الذهن والخارج كقولنا زيد منعقن  
الاخلاط وكل منعقن الاخلاط محموم فزيد  
محموم فان الاوسط وهو منعقن الاخلاط كما انه  
علة لثبوت تلك النسبة في المحموم الى زيد في الذهن  
كذلك علة لثبوت تلك النسبة في الخارج والاى وان  
ليكن كذلك باذ لا يكون علة للنسبة الا في الذهن  
فقط فاني ابي هو برهان اني لانه يفيد انية النسبة  
اي تحققها في الخارج دون لمستها كقولنا زيد محموم  
وكل محموم منعقن الاخلاط فزيد منعقن الاخلاط  
فزيد منعقن الاخلاط في الذهن الا انه ليس علة لها  
في الخارج بل الامر بالعكس واما جدتي عطف على قوله  
اما برهان ولجلدي يتالف من المشهورات والمسلّمات  
اما المشهورات فهي القضايا التي تشتهر فيما بين الناس  
كقولنا العدل حسن والظلم قبيح وتختلف المشهورات  
بحسب اختلاف الاراء والامكنة والافران فلكل  
قوم مشهورات بحسب عاداتهم كقبح ذبح الحيوانات  
عند أهل الهند دون غيرهم واما المسلّمات فهي القضايا

المراد في الامكنة ههنا هو العلة  
كما ان المراد في الثانية ههنا هو النسبة  
والوجود ومنعقن في شئ هو ان يكون  
وف في ذم في شئ في الخارج  
فقلت ان هذا لا يكون في شئ  
فعله في غير شئ دون شئ

منسوب الى ان والمراد ههنا  
هو الثبوت والوجود سرح

ونظرا في قول العلماء استدل  
بوجود النار على وجود الدخان في  
الليل استدلوا بالثبوت على المعلول  
واستدلوا بوجود الدخان على وجود  
النار في النهار استدلوا بالمعلول  
على العلة ترغيب شرع

فهي القضايا التي تسلم من الخصم فيبني عليها الكلام  
لان ارام الخصم سواء كانت مسلمة فيما بينهم خاصة او  
بين علماء تسليم الفقهاء مسائل اصول الفقه والغرض منه  
افناع القاصر عن درك البرهان واما خطابي  
وهو يتالف من المقبولات والمظنونات اما المقبولات  
فهي القضايا المأخوذة ممن يعتقد فيه كعالم اودى  
واما المظنونات فهي التي يعتقد فيها اعتقاد راجح  
كقولنا كل حائطي ينتشر فهو منهزم والغرض منه  
ترغيب الناس فيما ينفعهم من تهذيب الاخلاق وامر  
الدين والدنيا كما بفعله الوعاظ والخطباء واما شعري  
يتالف من المحتملات وهي التي تخيل فتتأثر النفس منها  
اما قبضا فتتفرأ وبسطا فتترغب كما اذا قيل للمجرم  
يا قوته سبالة انبسطت النفس ورغبت في شربها  
واذا قيل العسل مرة مقبأة انقبضت وتنفرت عن  
اكلها والغرض منه انفعال النفس بالترغيب  
والترتيب ويزيد في تأثير الوزن والصوت الطيب  
واما سفسطى يتالف من الوهميات والمثبهات  
اما الوهميات فهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم  
في غير المحسوسات كقولنا كل موجود يشاد اليه دوراء

الخطبة في هذه في الحكم على خطبائها اصل  
بالضم خطبة وناحية ايضا اذا صار  
فيها ترغيب عليها

الخطبة في هذه في الحكم على خطبائها اصل  
بالضم خطبة وناحية ايضا اذا صار  
فيها ترغيب عليها



العالم فضاء لا يتناهي وأما المشبهات فهي  
 الفضاءات الشبيهة بالحق أما حيث الصورة  
 كقولنا لصورة الفرس المنقوشة على الجدار أنها  
 فرس وكل فرس صهرتال لستح أن تلك الصورة  
 صهالة وأما حيث المعنى كقولنا كل انسان  
 وفرس فهو انسان وكل انسان وفرس فهو فرس  
 لستح أن بعض الانسان فرس والغلط فيه ان موضوع  
 المقدمتين ليس موجودا لشيء يصدق عليه  
 انسان وفرس فصل في اجزاء العلوم وهي ثلثة  
 كما قال اجزاء العلوم ثلثة الاول الموضوعات  
 وهي التي يبحث عنها في العلم عن اعراضها الذاتية  
 كالقصور والتصديق لهذا العلم فانه يبحث  
 في المنطوق عن اعراضها الذاتية على ما عرفت في  
 صدر الكتاب وكالكلمة والكلام لعلم الخوف فانه  
 يبحث في الخوف عن اعراضها الذاتية من الاعراب و  
 البناء وكيفية التركيب وغيرها والثاني المبادي  
 وهي ما فنصودات او تصديقات اما التصورات  
 فهي حدود الموضوعات اي تعاريفها كتعريف  
 الكلمة مثلا باللفظ الموضوع للمعنى المفرد

60  
 المفرد واجزائها بالجر عطف على قوله الموضوعات  
 اي حدود اجزاء الموضوعات كتعريف اجزاء  
 الكلمة من اللفظ والوضع والمعنى المفرد مثلا  
 واعراضها بالجر ايضا عطف على قوله الموضوعات  
 اي حدود واعراض الموضوعات كتعريفها بغير  
 للكلمة من الاعراب والبناء وغيرها واما التصديقات  
 فهي مقدمات بينة واحدة شديدة الوضوح  
 بنفسها او مقدمات مأخوذة مقبولة ممن يقتدر  
 غير بينة بنفسها اذ عن المتعلم بها الحسن الظن  
 تبني على صفة المضارع المجهول والابتداء  
 اي تبني عليها اي على المقدمات البينة والمأخوذة  
 قياسات العلم مقصور المجهول لقوله تبني وان  
 المسائل وهي قضايا تطلب في العلم اي القضايا  
 المطلوبة المبرهنة عليها في العلم كالمسائل الواجبة  
 في المنطق والخو وغيرها من العلوم والمسائل  
 موضوعات ومجولات اما موضوعاتها فهي اما  
 موضوع العلم كقولنا في الخو مثلا كل كلام اما يذكر فيه  
 المسند اولا فان الكلام موضوع علم الخو او نوع منه  
 اي نوع من موضوع العلم كقولنا كل اسم اما معرب

هو القضايا التي تطلب في ذلك  
 العلم نسبة محولاتها الى موضوعاتها  
 بالبرهان شرح



او مبني فان الاسم نوع من الكلمة التي هي موضوع الفن  
او عرض ذاتي له اي عرض ذاتي لموضوع العلم كقولنا  
البناء اما بسبب المشابهة لمبني الاصل او بسبب  
عدم التركيب فان البناء عرض ذاتي للكلمة او  
متركب بان يكون موضوع المسائل مركبا من موضوع  
العلم وعرضه الذاتي كقولنا كل كلمة معربة او منصرفة  
او غير منصرفة فالكلمة موضوع العلم وقد اخذت  
في هذه المسئلة ملح الاعراب الذي هو عرض ذاتي لها  
او مركبا من نوع موضوع العلم وعرضه الذاتي  
كقولنا كل اسم معرب اما معرب بالحروف او  
بالحركات فان الاسم نوع من موضوع العلم و  
عرضه الذاتي كقولنا كل اسم معرب اما معرب  
بالحروف او بالحركات فان الاسم نوع من موضوع  
العلم وقد اخذت المسئلة مع كونه معربا ولا عارة  
عرض ذاتي له واعلم ان المقصود من ايراد المسئلة  
ايضاح القواعد سواء طبقت الواقع او لا فان  
التمثيل يحصل بمجرد العرض فالا مثله التي اوردتها  
ان كانت غير مطابقة للواقع وكيف لا فليكن ان  
لستحب زيد الاغراض على المثال اذ لا مناقشة في

٥٩  
اذ لا مناقشة في المثال واما محمولاتها اي محمولات  
المسائل فهي امور خارجة عنها اي عن موضوعها  
اذ لو كانت اجزاء للموضوعات لم يحتج في ثبوتها  
الى برهان لا متناهي ان يكون جزء الشيء مطلوبا  
بالبرهان لكنا محتاج في ثبوت محمولات المسائل  
للموضوعات الى البرهان كما ذكرنا خزانة المسائل  
هي لقضايا المطلوبة التي يبرهن عليها في  
العلم فالمحمولات خارجة عن الموضوعات والا لم  
يبرهن عليها لاحضة بالرفع صفة بعد صفة لقوله  
امور اي محمولات المسائل امور خارجة عن الموضوعات  
عارضة لها لذواتها والعارضة للشيء ما يكون محمولا عليه  
خارجا عنه وهو ما يلحق الشيء لذاته كالتيج اللاحق  
للانسان بواسطة انه انسان او جرثومة كالجرثومة  
بالارادة اللاحقة للانسان بواسطة انه حيوان ولا يخرج عنه  
مسأوله كالضحك العارض للانسان بواسطة التلجب  
**فان قلت** العوارض الذاتية ما لا يكون منها وبين  
المعروضات واسطة فيكون المسائل غير محتاجة الى  
البرهان وهذا خلاف ما ذكر من ان المسائل هي  
القضايا المطلوبة التي يبرهن عليها في العلم قلت



واورض البدایة لاسكون بينها وبين المعروضات  
 واسطة تجسیر الامر واما العلم بثبوتها لها  
 فرما يحتاج الى البرهان وقد يقال اى كمال  
 المبادئ على ما ذكر كذلك يقال المبادئ لها مبدأ  
قبل المقصود ويقال المقدمات ايضا لما يتوقف  
عليه الشروع بوجه الحق اى البصيرة وفرط الرعية  
 كتعريف العلم وبيان الحاجة اليه اى بيان منفعة  
 وعرضه وموضوعه وقد عرفت كل واحد من هذه  
 الاشئلة في صدر الكتاب فلا يفيد هذا اثر  
 ما اردنا ابراده في شرح الكتاب والله اعلم  
 بالصواب واليه المرجع والمآب

ولولا قيام الدولة السلطانية الذي بيده  
مقاليد المملكة السليمانية لما تعرضت لذلك  
الامر العظيم ولا تصدبت لهذا الخطب الجسيم  
هيهات ما للذباب وطعم الغنقاء وانا لا اعرف  
نفسى في عداد الذين استحقوا مرتبة النصيف  
ولا امر كان بالحق ينال منقبة التألف ومع  
ذلك لو وقع صنيعي عند الحضرة المحاقانية

المبدأ في جميع مبدأ والمكراد منه ههنا ما يبدأ به  
ففي المصنوع في المقصود لتوقفه عليه  
والمكراد في المقصود ههنا ما يكون  
مقصودا كميلا في العلوم وأنها  
فانها ليست مقصودة بذاتها  
بأنسبها إلى التقاعد فها  
ترغب



الحاقانية في جنة القبور لا شتهز في الاقطار

اشتراء الصبا والفتول ثم المأمول من بكار

الاقربان ومحاسن الخللان . النجا وزواعمه

من السهو والنسيان • بالصبر والغفران •

وَأَنْ عَشْرًا عَلَى الْخَطَا الرَّقْدَةِ فِي قَدَمَيْهِ بِالْقَصِيرِ

شع خري الله خرامر يا ماصنعة وقابل

ما فيها من السهو بالعفو واصلي ما اخطأت فيه

بفضل وفضلت واستغفر الله من سيئي فاني

معرفة بقوله المضاء: ورحله مضادنا

الصناعة او المتشبه بالاطلاع على الكفة

المنطقة الأعلیٰ من الدسالة الشمس

فاستخرج منه المسابغا عاجه فوهو

دروای و این فرات فیه الفوائد عاقله و

و زکات و فکرمه و فوج الکتال تصدق است

وذكر في كتابها في هذا الكتاب بصره من بصر

وَنَدُّكُمْ مِّن رَّادِّ الدِّيَارِ ۚ وَاللَّهُ مُتَعَدِّ

وعلیه السلام

والصلوة على نبي محمد

بسم الله الرحمن الرحيم

ع واليه

والتواضع والوفاء



بنی هرگز دعا ایله یا که دو عالم انک در جی اولشاد

دو عالم